وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر

تخصص:قانون عقاري

الطاقات المتجددة كتطبيق للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري

إعداد الطالبة: صبرينة براجي.

تحت إشراف الأستاذالدكتور: منصور مجاجي.

لجنة المناقشة :

اللقب والإسم	المؤسسة الاصلية	الصفة
لواشني مريم	جامعة المدية	رئيسا
مجاجي منصور	جامعة المدية	مشرفا
عمروش الحسين	جامعة المدية	مناقشا

السنــة الجامعية 2023م /2024م

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا طيبا ، الذي وفقني و يسر لي إتمام مذكرتي بصحة وعافية.

أتقدم بجزيل الشكر و عربون الامتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف "مجاجي منصور" على كل مجهوداته و تعبه و توجيهاته القيمة التي كان لها دور في إثراء الموضوع طوال سنة كاملة.

و في الختام أشكر كل من دعمني و ساعدني

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وفرحتي التي انتظرتها طوال حياتي إلى من مهد طريق العلم لي سندي و قدوتي التي بفضلها و بفضل تضحياتها أُنير لي درب النجاح و فتحت أبواب الخير بدعواتها

"أمي الحبيبة أسماء"

إلى" أختاي الغاليتين وسام و زولة"اللتان كنت ما أنا عليه بفضل دعمهما و رفقتهما طوال مشواري الدراسي.

إلى سندي و بطلي في الحياة و داعمي في كل خطواتي"أخي الغالي يونس" .

إلى كل من تمنيت أن يشهد على نجاحي ولكن فارقته الحياة

"أختي الغالية و جدتي رحمهما الله"

إلى من كان"رفيقا طيبا"و سندا مخلصا و شريكا داعما في الوصول إلى طموحاتي دمتم سندا لا يفارقني .

إلى كل هؤلاء ، أهدي جهدي المتواضع ، و أسأل الله العظيم أن يكون مصدر نفع .

مقدمـــــــة

مقدمة :

البيئة هي ذلك الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بحيث نجده يتأثر بكل ما قد يحدث لها من تغييرات،كما أنه يؤثر عليها تأثيرا إيجابيا وهذا عند تدخله بهدف حمايتها،كما قد يكون تدخله سلبيا فيؤثرعليها بسلوكياته ،فما بين البيئة ووجود الإنسان هوبحد ذاته موضوع خاص،فهي تعتبر في الحاضر من أهم المواضيع التي تطرح على المستوى العالمي أو حتى المحلي،وهذا ناتج عن علاقتها بالكائنات(الإنسان ، الحيوان ، النبات).

فتمرد الإنسان من خلال سلوكياته،وتعمده تجاهل تلكالعواقب التي تنتظر العالم من خلال إيذاءه لها بكافة الطرقعدم الاهتمام بها،كان هذا بداية لما لا يرضيه فيما بعد، باكتشافه للتغيرات الخطيرة التي برزت في مختلف العالم،ولا شك أن من أهم التغيرات الخطرة هي بعد اكتشافه لثقب الأوزون ،وأيضا الاحتباس الحراري،فلولا ظهور هذه المشاكل لما اهتم الإنسان لأفعاله التي لا تنعكس سلبا إلا عليه وعلى غيره من الكائنات فهذا نتيجة الإهمال.

لهذا يشهد جميع العالم تطورات إيجابية لتجنب المزيد من الأضراروالقيامبالعديد من البحوث العلمية حول ضرورة حماية البيئة ، و الحفاظ عليها بكل الوسائل الممكنة،فمسؤولية حمايتها هي مسؤولية جماعية بهدف تنميتها،لهذا كل الدول قد قامت باستحداث مجموعة من القوانين و المراسيم التي تنص على طرق و وسائل حمايتها و تنميتها،كما قد أنشأت مجموعة من الهياكل التنظيميةوالإدارية التي تنظمهاوتحكمها.

و لكن ذلك السلوك السابق للإنسان،سواء كان عمديا أو جهلا بالموضوع ،أدى إلى خلق آثارا سلبية في الكرة الأرضية،ألا وهو التلوث الناتج عن تلك الإشعاعات المؤذية أوحتى تعاظم خطر تقدم التكنولوجيا من خلال الصناعات ،استخداماالآلات،الغازاتالناتجة عن استغلال الطاقة الأحفوريةمثلا،فهذه الأخيرة كانت أيضا قد أدت إلى التلوثمن خلال الغازات السامة الناتجة عن استهلاكها نظرا للآثار السلبية من خلال استعمالها، كما أن الإنسان قد اعتمد عليها في كل نواحي الحياة .

إذ كان لابد من إيجاد البديل الذي يحمي البيئة من أي أضرار أوآثار سلبية قد تمسها ولا تساهم في التنمية المستدامة،و تغير من ماهيتها،فإن الطاقات المتجددة تعتبرواحدة من بين الآليات المبتكرة و المستحدثة لمواجهة التحديات البيئية،فهي تنتج من مصادر طبيعية قابلة للتجديد وبفضل تقدم التكنولوجيا وانخفاض تكلفة الإنتاج،أصبحت الطاقات المتجددة خيارا أكثر جاذبية و اقتصادية

بحيث أصبحت تعرف الطاقة الخضراء،كونهامرتبطة بالطبيعة ولا تترك أي آثار سلبية أوخطيرةعلى البيئة.

وتعتبر الطاقات المتجددة في الجزائر حاليا محل اهتمام كبيرو قد تجسد ذلك من خلال إقامة مختلف المشاريع و البرامج و سن القوانين و إصدار مختلف النصوص التنظيمية،إذ أصبحت ثروة طبيعية تستحق الاستغلال الأمثل،وهوالأمر الذي يتضح جليا من خلال القانون رقم09/99المؤرخ في28 يوليو 1999، المتعلق بالتحكم في الطاقة[1]،09/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة[2].

وعليه تظهر الأهمية البالغة لموضوع الطاقات المتجددة كتطبيق للتنمية المستدامة باعتبارها طاقة غير ناضبة و تساهم في التنمية من جميع النواحيكما أنها تحافظ على الموارد الطبيعية وذلك من خلال تقليل الاعتماد على الطاقات غير المتجددة مثل الفحم و النفط،مما يساهم في حماية البيئة و الحفاظ عليها،وبفضل مصادرها المستمدة من الطبيعة فهي تقلل من الانبعاثات الضارة، و التلوث البيئي مقارنة بالطاقة الأحفورية،وبهذا نتجنب تغير المناخ ،حتى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فهي تلعب دورا مهما فهي تعزز الاستقلالية الطاقوية للدول،و توفر فرص العمل،و تحفز على الابتكار،كما أنها تعزز التنمية المستدامة بحيث تشجع على الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تستهلك بكثرة،وتلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

أما بخصوص أسباب ودوافع اختيار الموضوع فمنها ماهو ذاتي يتمثل في الميول الشخصي و دراسة هذا الموضوع،وأسباب موضوعية تتمثل في كون الطاقات المتجددة أصبحت من مواضيع الساعة كونها تعدت البعد البيئي لبعد آخر أكثر أهمية وأكثر استراتيجية وهوالبعد المتعلق بالأمن الطاقويللجزائروقد فرض هذا البعد نفسه مؤخرا نتيجة الأحداث التي يشهدها العالم.

أما بخصوص الإشكالية المراد معالجتها في هذا الموضوع فهي كالآتي :

- **إلى أي مدى نجحت الآليات التي استحدثها المشرع الجزائري بخصوص الطاقات المتجددة في تجسيد الأهداف المرجوة ؟**

للإجابة على الإشكالية المذكورة أعلاه تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي والتحليلي بحيث قمنا بتحليل أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة والطاقات المتجددة مع تحليل النصوص

1الجريدة الرسمية،العدد 51،لسنة 1999.
2الجريدةالرسمية،العدد 52،لسنة 2004.

التشريعية التي وجدت في هذا الصدد بهدف إبراز دورالطاقات المتجددة في الجزائر،تحقيق التنمية المستدامة وكذا تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر،فقد تم التطرق إلى الجانب التأصيلي لهذا الموضوع من خلال مناقشة مدى ارتباط مفهوم الطاقات المتجددة بمفهوم التنمية المستدامة (الفصل الأول)،ثم التطرق إلى ترقية الطاقات المتجددة في الجزائر(الفصل الثاني).

الفصل الأول: مدى ارتباط مفهوم الطاقات المتجددة بمفهوم التنمية المستدامة

تمهيد:

تعتبرالطاقة عنصرضروري وجوهري لتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية كما تضطلع بدورهام في تحقيق الجوانب الاقتصادية والاجتماعيةوالبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة[1]،فبعد مرور العالم بمختلف التحديات و الأزمات التي بفضلها كان بداية لفكرة و بداية جديدة نحو تجربة مختلفة عن المعتاد،ولا شك أنمن بين هذه التجارب هي التوجه الجديد أوالتحولالطاقوي وهو تجربة جديدة التي سارعت كل الدول إلى تجربتها واستغلالها نظرا لِما تُخلفه من إيجابيات بعد اعتمادها.

ولهذا فإن الطاقات المتجددة هي من التحولات التي تتجه الدولة الجزائرية ناحيتها تدريجيا بحيث اهتمت بهذا المجال كونه لا يلحق بعد اِستغلاله الضررعلى البيئة،كونه يستعمل موارد طبيعيةخالية من انبعاثات غازية سامة وأكثرإستدامة ،وبما أن التنمية المستدامةهدفها الأساسي هو تلبية احتياجات الأجيال الحالية مع القدرة على الحفاظ لحقوق الأجيال القادمة فإن الطاقات المتجددة تلعب دوراهاما في تحقيق هذا الهدف كونها تتجدد و تستمر عبر الأزمنة.

لذلك سيتم في هذا الفصل تبيان مدى ارتباط مفهوم الطاقات المتجددة بمفهوم التنمية المستدامة،إنطلاقا من تحديد مفهوم التنمية المستدامة(المبحث الأول)،ثم التطرق إلى مفهوم الطاقات المتجددة(المبحث الثاني).

1جباري عبد الجليل،(الاستثمار في الطاقة المتجددة مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة)،مجلة الدراسات الاقتصاديةوالمالية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعةالوادي،المجلد رقم 09،العدد رقم 02،أوت 2016 ،ص 240.

المبحث الأول:مفهوم التنمية المستدامة.

اعتمد المجتمع الدولي في قمة الأرض بالبرازيل عام 1992 مصطلح التنمية المستدامة بمعنى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة[1]،فقد ساعد ظهورمفهوم التنمية في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي وفي نفس الوقت ضمان العدالة و حماية البيئة،فقد سارت العديد من الدول ومنها الجزائرالتي قامت بعدّة محاولات للإصلاح لاسيما فيالسنوات العشرة الأخيرة والتي كانت تهدف إلى رفع مستوى المعيشة للفرد الجزائري وخلق استقراراقتصاديوتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري[2].

بناءاعليه سيتم فيهذا المبحث تحديد مفهوم التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى تعريفها (المطلب الأول)،ثم التطرق إلى أهدافها(المطلب الثاني)،وأخيرا بيان أبعادها(المطلب الثالث).

المطلب الأول:تعريف التنمية المستدامة.

التأصيل العلمي لفكرة التنمية المستدامة من شأنه أن يحدد مفهومها بدقة وينفي الجهالة فيها،فقد ظهرهذا المفهوم بقوة في أواخرالقرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين و المهتمين بالبيئة ويعود هذا الإهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف لكن في حقيقة الأمر كان النمو الديموغرافي و التنمية الاقتصادية من جهة و استعمال الموارد البشرية من جهة أخرى أهم الظواهرالتي لازمت البشرية في تطورها عبر الزمن[3].

وهوماسيتضح لنا جليا من خلال التطرق إلى مختلف التعاريف الفقهية الواردة في هذا الشأن(الفرع الأول)،ثم التعريف التشريعي(الفرع الثاني).

الفرع الأول:التعريف الفقهي للتنمية المستدامة.

وردت عدة تعاريف بشأن فكرة التنمية المستدامة نأخذ منها على سبيل المثال ما يلي:

[1]نزارالعوني اللبدي،(التنمية المستدامة- استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة-)،دار دجلة ناشرون و موزعون،عمان،الأردن،الطبعة الأولى2001،ص31.

[2]الجودي صاطوري،(التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع و التحديات)،مجلة الباحث،كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةوعلومالتسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،المجلد رقم 16،العدد رقم 16، جوان 2016، ص299.

[3]أحمد تيجاني هيشر،(التنمية المستدامة و اقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع و التحديات)،مجلة دراسات التنمية الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةعمارالثليجي بالأغواط،المجلد02، العدد 02،ديسمبر2019،ص 38.

عرفت بأنها:"عملية تأمين الموارد البشرية و الطبيعية للبيئة من خلال استثمار مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة بأساليب وطرق علميةوتكنولوجيات البيئة الجديدة بعيدا عن الاستنزاف و التلوث البيئي وحق الأجيال اللاحقة للاستفادة منها ولخدمة خطط وبرامج التنمية الشاملة العربية[1]،وفي تعريف آخر هي:"التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا"[2]، كما عرفت أيضا بأنها:"سيرورة تغيير بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات ،و التغييرات التقنية و المؤسساتية التي تحدث التناسق أو التكامل وتدعم الطاقات الحالية و المستقبلية بهدف إرضاء الحاجات البشرية"[3]،وفي تعريف آخر هي:"ترك المجال مفتوحا للأجيال القادمة حول كيفية التصرف في الموارد الطبيعية من أجل تلبية احتياجاتهم،حتىلا تكون الإستدامة مجرد ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة[4].

وكذلك هي:"العملية التي تهتم بتحقيق التكافئ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة،وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أوزيادته المستمرة عبر الزمن"[5]،وأيضا:"إدارةوحماية قاعدة الموارد الطبيعيةوتوجيه التغير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحاليةوالمستقبلة،وهذه التنمية المستدامة(في الزراعةوالغاباتوالمصادرالسمكية)تحمي الأرض والمياه والمصادرالوراثيةالنباتيةوالحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[6]"،بالإضافة إلى تعريف آخر جاء

[1]فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة،(التنمية المستدامة بين الطرح النظري و الواقع العملي دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015)،مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات،مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية،جامعةلونسي علي البليدة 02،المجلد رقم 06،العدد رقم 01،جوان 2017،ص154.

[2]عثمان محمد غنيم،ماجدة أبو زنط ،(التنمية المستدامة- فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها-)،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان، الأردن الطبعة الثانية،2009،ص25.

[3]فوزية برسولي،بولحية شهيرة(التنمية المستدامة في الجزائر "قراءة للتدابير القانونية محليا و إقليميا")،مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية و السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة يحي فارس المدية ،المجلد رقم 02،العدد رقم 02،جوان2018،ص309.

[4]حبيب الود،حنانبلاهدة،(التنمية المستدامة صورة للارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الإقتصاديةوالإجتماعية)،مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ،جامعة الوادي،المجلد رقم 02،العدد رقم 04 ، جويلية 2014 ص197.

[5]علي بايزيد،(التنمية المستدامة : مفهومها و أبعادها و مؤشراتها "حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي")،مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية ،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،المركز الجامعي أفلو الجزائر،المجلد رقم 06 ، العدد رقم 02 ،ديسمبر2022،ص275 .

[6]لخضر حبيطة،(مكانة الطاقات المتجددة في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في العالم)،مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة عمار ثليجيالأغواط،المجلد رقم 05،العدد رقم 02، نوفمبر 2022،ص90.

فيه:"التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع[1]"،وهناك من عرفها بأنها:"تمثل كل الإجراءات والعمليات المتناسقة والمتجانسة اللازمة لتغيراستغلال الموارد اتجاهات الاستثمار ،توجيهات التنمية التكنولوجية و التغيرات المؤسسية بما يضمن إشباع الحاجات الأنشطة الإنسانية الحالية و المستقبلية"[2]،بينما يعرفها البعض الآخر بأنها:"ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدرمع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة،و بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة[3].

الفرع الثاني:التعريف التشريعي للتنمية المستدامة.

وبالرجوع إلى نص المادة(04)الفقرة الرابعة من القانون رقم 10/03المؤرخ في 2003/02/12 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[4]،نجد أنه:"يُعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية،كما نجد تعريفا آخر تضمنه القانون رقم01/03المؤرخ في 2003/02/17 المتضمن التنمية المستدامة للسياحة[5]،إذ نجد المادة (03)منه تنصعلى أنها:"نمط تنمية تضمن فيه الخيارات و فرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية و التراث الثقافي للأجيال القادمة"،وكذا القانون رقم04/24المؤرخ في 26 فيفري 2024المتضمن قواعد الوقاية و التدخل و الحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة [6]،وتحديدا في الفقرة الخامسة من المادة (02)حيث نصت على ما يلي:"مفهوم يهدف إلى التوفيق بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية الدائمة وحماية البيئة،من خلال دمج البعد البيئي في التنمية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية،من خلال ماجاء فهذا التعريف يقارب بمعناه تعريف الذي جاء به المشرع في قانون البيئة.

---

[1]عبد القادربراهيمي،فاطمة الزهراء عزيزي،(الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر)،المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي ،مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية و التحديات السياسية للدول العربية و الافريقية،جامعة الوادي الجزائر،المجلد رقم 05،العدد رقم 01، فيفري 2023 ص32.

[2]مفيدة بن لعبيدي،(الحكم الموسع للتنمية المستدامة في الجزائر)،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016،ص30.

[3]خطاف ابتسام،غياط شريف،(التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع و التحديات)،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة ،الملحقة الجامعية قصر الشلالة ،جامعة ابن خلدون تيارت،المجلد رقم 03 ، العدد رقم 03، ص136.

[4]الجريدة الرسمية ،العدد 43،سنة 2003.

[5]الجريدة الرسمية ،العدد 11، سنة 2003.

[6]الجريدة الرسمية ،العدد 16، سنة 2024.

فمن خلال ما تطرقنا إليه من خلال التعاريف التي جاء بها الفقه،ومن خلال إستقراء بعض القوانين التي أشارت إلى التنمية المستدامة،فكلها تصبو في دافع واحد ألا وهوالحفاظ على الموارد و تنميتهامن أجل ضمان حق الجيل الحالي،وكذا الجيل القادم فالتسييرالمنتظم لهذه الموارد يؤدي إلى تنميتهاوتطويرهاأكثر،كما أن المشرع الجزائري من تعريفه للتنمية المستدامة في قانون البيئة،قد وفق إلى حد ما كونه ربط بين التنمية الاجتماعية،والاقتصاديةوأضاف البعد البيئي،وهذا ما يدل على مدى ارتباط التنمية بالبيئة بشكل كبير وأهمية العلاقة بينهما، فأينما كانت البيئة قرنت بها التنمية المستدامة ولهذا لضمان سيرورة الحياة من كل نواحيها يشير المشرع الجزائري إلى ضرورة التقيد بقواعد المحافظة على البيئة لتنميتها.

المطلب الثاني:أهداف التنمية المستدامة.

مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصرعلى مجرد تعريفها فقط بل يستوجب ضرورة تحديد أهدافها فتشكل بدورها المخطط نحو تحقيق مستقبل أفضل و أكثر استدامة للجميع، وهي تتصدى للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك الفقروعدم المساواةوتغيرالمناخو تدهور البيئة[1]،كذلك بالرجوع إلى تعاريف المذكورة أعلاه يمكن تعداد هذه الأهداف.

فهذه التنمية تهدف إلى تحقيق الإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية(الفرع الأول)،كما تهدف إلى تحقيق نوعية أفضل للسكان(الفرع الثاني)،وأخيرا ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم المجتمع(الفرع الثالث).

الفرع الأول:تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.

وذلك يكون بضمان حق الأجيال القادمة في الثروة دون نسيان الأجيال الحاضرة،فلو نفذ مخزون الأرضمن أحد الموارد الباطنية كالبترولمثلا[2]،فهذا يؤدي إلى هضم حق الجيل القادم في هذه الثروة،وبالتالي لابد من البحث عن آلية تضمن حق الجميع وبالتساوي تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرهاويعمل على استخدامها وتوظيفها بطريقة عقلانية[3]، فالتنمية المستدامة تركزعلى العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية على أنها أساس حياة الإنسان لذلك لابد

[1]التنمية المستدامة من خلال حقوق الإنسان ،نقلا عن موقع:
https://www.ohchr.org،بتاريخ:2024/06/04،الساعة 14:12.

[2]هدى عمارة،(البيئة و التنمية المستدامة تجربة الجزائر)،مجلة البحوث والدراسات القانونيةوالسياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة البليدة 02 لونيسيعلي،المجلد رقم 06،العدد رقم 02،جوان 2017،ص513.

[3]فوزية برسولي،لخضر سي محمد،(جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة على الصعيدين الإقليمي و العربي)،مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية،معهد الحقوق و العلوم الاقتصادية،المركز الجامعي سي الحواس بريكة ،المجلد رقم 01،العدد رقم 01 ،جوان 2018،ص05.

من تعزيزوعي السكان بالمشاكل البيئية وتحسيسهم بالمسؤولية تجاه المحيط الذي يعيشون فيه من خلال إعطاءهم فرصة متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة[1].

الفرع الثاني:تحقيق نوعية أفضل للسكان.

تهدف إلى تلبية الحاجات الإنسانية الأساسيةوتحقيق نوعية أفضل للسكان[2]،بحيث تحاول التنميةعن طريق عمليات التخطيط،وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعيا،اقتصاديا،نفسيا،روحيا من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو لا الكمية وبصورةعادلةومقبولة وهي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة،إذ يعترف بحق البشرونوعية حياتهم بوصفها إحدى القضايا الرئيسة[3].

الفرع الثالث:ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم المجتمع.

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع،من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي،وكيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة،دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة،أوعلى الأقل أن تكون هذه المخاطروالآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها[4].

المطلب الثالث :أبعاد التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيزعلى معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة ،ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة أبعاد حاسمة و متفاعلة[5].

منها البعد الإقتصادي(الفرع الأول)،ويليها البعد الإجتماعي(الفرع الثاني)،وأخيرا البعد البيئي(الفرع الثالث).

الفرع الأول:البعدالإقتصادي.

---

[1]شليحي الطاهر،تواتي عامر(أبعاد و أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030)،مجلة البحوث والدراسات التجارية كلية العلوم الاقتصاديةوالعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة زيان عاشور بالجلفة،المجلد رقم 01،العدد رقم 01 ،مارس 2017،ص76.

[2]المرجع ذاته،ص 76.

[3]هدى عمارة،المرجع السابق الذكر،ص513

[4]عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط،المرجع السابق الذكر،ص29

[5]زاوية رشيدة،(أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر)،مجلة دراسات اقتصادية،مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعلمية،المجلد رقم 19،العدد رقم 01،نوفمبر2019،ص12.

تعني الإستدامة إستمرارية وتعظيم الرفاه الإقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة[1]،من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل:الطعام و المسكن و النقل والملبس والصحة والتعليم،فتركز التنمية المستدامة على الناحية الإقتصادية في البلدان الغنية لتخفيض مستويات الاستهلاك في الطاقة والموارد الطبيعية،خاصة فيما يتعلق بالنفط والغازوالفحم وغيرها،وتسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية،وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا إلا بتوفر العناصر التالية: توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية،رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية،زيادة معدلات النمو فيمختلف مجالات الإنتاج لزيادة معدلات الدخل الفردي[2].

الفرع الثاني:البعدالإجتماعي.

يتمثل البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة فيعدم تهميش الجماعات و تدمير جوانبها الثقافية والروحية[3]،فإن تحقيق الاستدامة الاجتماعية يعني تحقيق العدالة في توزيع ثروة أفراد المجتمع وتوفير الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم و السكن إلى الفئات الفقيرة من المجتمع وإتاحة المشاركة السياسة،و القضاء على جميع الفوارق بين سكان الأرياف والمدن،بالإضافة إلى تحدي الزيادة الديموغرافية السريعة وغير المتوازنة[4]،فمن خلال هذا يعني أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي يكون من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية[5].

---

[1]ناصر مراد،(التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر)،مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية التواصل،جامعة باجي مختارعنابة،المجلد رقم 16،العدد رقم 02،جوان 2010،ص05.

[2]نبيلة عبد الفتاح قشطى،(التنمية المستدامة"الأهداف و التحديات"مجلة القانون و العلوم السياسية)،مجلة القانون والعلوم السياسية،معهد الحقوق و العلوم السياسية،المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة،المجلد رقم 09،العدد رقم01،أفريل 2023،ص07.

[3]صالح عمر فلاحي،(التنمية المستدامة بين تراكم الرأس المال و اتساع الفقر)،مجلة الحقيقة،جامعةأدرار،كليةالعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،المجلد رقم 02،العدد رقم 02،ديسمبر2003،ص132.

[4]فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة،المرجع السابق الذكر،ص158.

[5]العربي حجام،سميحة طري،(التنمية المستدامة في الجزائر:قراءة تحليلية في المفهوم و المعوقات)،مجلة أبحاث ودراسات التنمية،مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية،جامعة محمد البشيرالإبراهيمي برج بوعريريج،المجلد رقم 06،العدد رقم 02،فيفري 2020 ،ص131.

الفرع الثالث :البعد البيئي.

يقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أوقدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته الإيكولوجية وقدرته على التكيف[1]،فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثرعرضة للتهديدات الأخرى،لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لايمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف،أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهورالنظام البيئي،ففي هذا البعد البيئي يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية،والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة،لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف،وأن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهورالنظام البيئي بلا رجعة[2]،كما يتطلب ضرورة الاهتمام بوضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع مع الإقلال من النفايات بإعادة استخدام الموارد مما يقلل من التلف وبما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدامها في الإنتاج والاستهلاك والاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي بما يضمن المشاركة المحلية لجميع سكان المجتمع و المحافظة على البيئة وعدم الإضرار بها[3].

[1]كمال فراحتية،(التنمية المستدامة)،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،المجلد رقم 03،العدد رقم 03،سبتمبر 2018،ص284.

[2]المرجع ذاته،ص284.

[3]إلهام شيلي،خالد قيرة،رابح بونمري(أبعاد مفهوم التنمية المستدامة وآليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية "مؤسسة لاند روفرللسيارات نموذجا")،مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية،كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير،جامعة 20 أوت 1955سكيكدة،المجلد رقم 02،العدد رقم 02،ديسمبر2017،ص107.

المبحث الثاني:مفهوم الطاقات المتجددة.

أصبحت الطاقات المتجددة في الوقت الحالي تشكل محل اهتمام العديد من دول العالم خاصة التي تملك إمكانات كبيرة من مصادرها[1].

وبناءاعليه سيتم من خلال هذا المبحث تحديد مفهوم الطاقات المتجددة وهذامن خلال التطرق إلى تعريفها(المطلب الأول)،ثم التطرق إلى أهمية الطاقات المتجددة(المطلب الثاني)،ويليها الأساس القانوني لفكرة الطاقات المتجددة"مبدأ الاستبدال"(المطلب الثالث)،وأخيرا تبيان مصادر الطاقات المتجددة(المطلب الرابع).

المطلب الأول:تعريف الطاقات المتجددة.

إن انتشارمفهوم الطاقات المتجددة عبر العالم أدى إلى محاولة كل العلماء والباحثين إلى البحث أوإيجاد تعريف دقيق ومفصل للطاقات المتجددة التي تعتبر حديث العصر.

وهو ما سيتضح لنا جليا من خلال التطرق إلى مختلف التعاريف الفقهية الواردة في هذا الشأن(الفرع الأول)،ثم يليه التعريف التشريعي(الفرع الثاني).

الفرع الأول:التعريف الفقهي للطاقات المتجددة.

وردت عدة تعاريف بشأن الطاقات المتجددة نأخذ منها على سبيل المثال ما يلي:

عرفت بأنها:"تلك الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري،وهي بذلك عكس الطاقات الغيرالمتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الإفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها[2]،وجاء في تعريف آخر هي:"كل طاقة يكون مصدرها شمسي،جيوفزيائي أوبيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض،حركةالمياه،طاقة المدو الجزرفي المحيطات وطاقة الرياح،وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر

[1]بن لخضرعيس،يوسف افتخار،(واقع الطاقات المتجددة في الجزائر و آفاقها المستقبلية"دراسة تقييمية)،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة،الملحقة الجامعية قصر الشلالة،جامعة ابن خلدون تيارت،المجلد رقم 03،العدد رقم 02، أفريل 2020،ص218.

[2]شين خثير،مرزاق وردة ،(الاستثمار في الطاقات المتجددة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة استعراض لبعض تجارب الدول العربية النفطية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة)،مجلة إيليزا للبحوث والدراسات المركز الجامعي ايليزي الجزائر،المجلد رقم 06،العدد رقم 01،جويلية 2021،ص15.

إلى طاقة أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء[1].

كماعرفت أيضا بأنها:"عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة،تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها[2]،وفي تعريف آخر:"هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية والتي تتجدد والتي لا يمكن أن تنفذ"[3]،وكذلك هي:"يستخدم مصطلح الطاقة الخضراءأوالطاقة النظيفة بشكل متبادل مع مصطلح الطاقة المتجددة،ويقصد بهاعموما تلك الطاقة المنتجة من مصادر دائمة وصديقة للبيئة"[4]،وفي تعريف آخر عرفت أنها:"هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أوالتي لا يمكن أن تنفذ(الطاقة المستدامة)،ولا ينشأ عن استعمالها مخلفات كثاني أكسيد الكربون أوغازات ضارة أوتعمل على زيادة الاحتباس الحراري كما يحدث عند احتراق الوقود الأحفوري أوالمخلفات الناتجة عن التفاعلات النووية[5]كذلك نعني بالطاقات المتجددة هي:"الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس و الرياح و الكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية،كذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة[6]،وفي آخر:"وهي الطاقة المكتسبة من عمليات طبيعية و بالتالي فهي عبارة عن مصادر طبيعية لها صفة التجدد و الديمومة،أي أن مخزونها غير قابل للنفاذ بحكم الاستهلاك الدائم،و متوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة و لكنها متجددة باستمرار،تتميز عن الوقود الأحفوري بأنها لا تنضب مقارنة مع النفط الذي يتوقع له أن ينضب

[1]عبد القادربراهيمي، فاطمة الزهراء عزيزي،(الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر)،المجلة الجزائرية للإقتصادالسياسي،مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية و التحديات السياسية للدول العربية و الافريقية،جامعة الوادي الجزائر،المجلد رقم 05،العدد رقم 01،فيفري2023،ص29.

[2]لخضر حبيطة،(مكانة الطاقات المتجددة في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في العالم)،مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عمار ثليجيالأغواط،المجلد رقم 05،العدد رقم 02،نوفمبر2202،ص85.

[3]محمد بلفضل،(الإطار القانوني للطاقات المتجددة في الجزائر و دورها في المحافظة على البيئة وجذب الاستثمار)،المجلة الدولية للقانون،كليةالقانون،جامعةالقطر،المجلد رقم 2019،العدد01،مارس2019،ص10.

[4]هدى بدروني،(الاستثمار في الطاقات المتجددة و دوره في تحقيق ثنائية حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر)،مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال،جامعة حسيبة بن بو علي الشلف،المجلد رقم06،العدد رقم 03 جانفي2020،ص130.

[5]توات نصر الدين،(دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة"دراسة برنامج الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية بالجزائر")،مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية كليةالعلوم الانسانية و الاجتماعية،جامعةالبليدة02،المجلد رقم 08،العدد02،جويلية ،ص02.

[6]صفيان بخدة،(الطاقات المتجددة في الجزائر كآلية جديدة في المحافظة على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة على ضوء رؤية الأمم المتحدة لعام 2030)،مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية،جامعة ابن خلدون تيارت،المجلد رقم 11،العدد رقم 01، نوفمبر2021،ص161.

خلال القرن القادم وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي نسبيا كماهوالحال عليه عند احتراق البترول[1].

وحسب ما تم التطرق إليه من خلال طرح بعض التعاريف الفقهية المذكورة أعلاه يتبين من خلالهم أن الطاقات المتجددة هي طاقات طبيعية نظيفة تتلاءم مع البيئة كونها لا تخلف أي آثار تلوثية من خلال استعمالها بكافة مصادرها منها الشمسية والهوائية،كما أنها متجددة غير قابلة للزوالعبرالزمن عكس الطاقات غيرالمتجددة وتضمن حق الجيل الحالي والمستقبلي بحيث تختلفعن الطاقات الأخرى كونها ليست بحاجة إلى تدخل من قبل الإنسان.

الفرع الثاني:التعريف التشريعي للطاقات المتجددة.

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوعات الطاقات المتجددة،لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على حماية البيئة من التلوث وفي نفس الوقت تلبية حاجات الأفراد الأساسية التي تحتاج إليها الطاقة،فالإنسان لا يمكنه العيش بدون طاقة كهربائية في جميع مناح حياته الإجتماعية و الاقتصادية والثقافية،والأهم من ذلك كله محاولة المحافظة على مصادر الطاقة الأحفورية التي آلت إلى الزوال نتيجة الإستعمال المفرط لها،ومن هذا المنطلق إرتأينا في هذا الفرع إلى التعرف على الطاقات المتجددة من ناحية التشريعية.

إن المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 09/04 المؤرخ في 14أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة،يتضح لنا أنه لم يأتي بتعريف دقيق وواضح للطاقات المتجددة،فقد جاء ذكرالطاقات المتجددة في هذا القانون متمثلا في مختلف أشكال الطاقات المحصل عليها من خلال تحويل الإشعاعات الشمسية والرياح أوحتى الطاقة المائية،فقد تمكن المشرع الجزائري من إبرازمختلف أشكال الطاقات المتجددة القابلة للاستغلال من خلال الطبيعة.

لذلك من خلال ما تقدم نستنتج أنه لم يأتي بتعريف للطاقات المتجددة فالتعاريف الفقهية المذكورة أعلاه جاءت واضحة تشرح مفهوم الطاقات المتجددة عكس ما جاء به المشرع الجزائري فقد سادها الغموض .

[1]فتيحة بلجيلالي، صبرينة بنية،(الطاقة المتجددة في الجزائر كبديل للطاقة الأحفورية و أسلوب لحماية البيئة)،مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة،ملحقة الجامعية قصر الشلالة،جامعة ابن خلدون،تيارت المجلد رقم 03،العدد رقم 02،أفريل 2020،ص34،33.

المطلب الثاني:أهمية الطاقات المتجددة.

إن الطاقات المتجددة تعتبر البديل الدائم بحيث تتميز بالديمومة والتجدد على غيرها من الطاقات وهذا ما جعل دولة الجزائر تتجه نحوها وهذا لأهميتها البالغة من مختلف الجوانب.

منها أهمية الطاقات المتجددة من ناحية البيئية(الفرع الأول)،وكذلك أهمية الطاقات المتجددة من ناحية الإقتصادية(الفرع الثاني)،وفي الأخيرأهمية الطاقات المتجددة من ناحية الصحية(الفرع الثالث).

الفرع الأول:أهمية الطاقات المتجددة من الناحية البيئية.

إن الدافع الرئيسي الأول للبحث عن بدائل للطاقة التقليدية هو دافع بيئي،حيث أنه من أهم الآثار لاستعمال الطاقة التقليدية هي ظاهرة الاحتباس الحراري وعلى العكس للطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة،نتيجة ما تحققه للتقليل من انبعاثات الغازات السامة،إذ أنه وصلت انبعاثات الغاز التقليدي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017[1]،وعليه يشير الإجماع العلمي إلى أن انبعاثات الكربون الناجمة عن النشاط البشري تعمل بالفعل على تغيير مناخ الأرض بطرق خطيرة وغيرمتوقعةإن تطويرالطاقات المتجددة يمكن أن يقدم مساهمات كبيرة نحو الحد من انبعاثات الكربون دون تنازل بشأن الحصول على الطاقة[2].

الفرع الثاني:أهمية الطاقات المتجددة من الناحية الإقتصادية.

إن الحصول على الطاقة المتجددة يخلق فرص عمل،إن استغلال المصادر المحلية للطاقة المتجددة،بدءا من مكون الصناعات التحويلية وتوسيع شبكة الكهرباء إلى تركيب و صيانة أنظمة التوليد،له تأثير اقتصادي كبيروهذا أمر مهم لا سيما في الأماكن التي يتوفرلها الحصول على الطاقة بكل محدود أولا تتوفرلها الطاقة وحيث تكون البطالة فيها قضية كبيرة و يمكن أن تولد الطاقة المتجددة أربعة أضعاف فرص العمل لكل دولار يستثمر مما تولده صناعات الوقود الأحفوري وتميل هذه الوظائف لأن تكون ذات مهارة أعلىوتقدم أجورا أفضل[3].

---

[1]شين خثير،مرزاق وردة،المرجع السابق الذكر،ص 16.

[2]محمد برابح،(اتجاهات الاستثمار في الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة)،مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة،مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق النائية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة 01،المجلد رقم 05،العدد 01 جوان 2018،ص336.

[3]المرجع ذاته،ص335.

الفرع الثالث:أهمية الطاقات المتجددة من الناحية الصحية.

يوفر تطوير مصادر الطاقة المتجددة فوائد صحية تفوق الفوائد الإقتصادية والأمنية و البيئيةبحيث يلقى ستة ملايين شخص حتفهم سنويا بسبب تلوث الهواء في الأماكن المغلقة و الهواء الطلق بسبب حرق الوقود الأحفوري والكتلة الحيوية التقليدية أي أكثرمن ضحايا الإيدزوالملاريا،إن الطاقة المتجددة سواء استخدمت على نطاق واسع لتزويد مدن بأكملها أوعلى نطاق صغير لتشغيل شبكة قرية صغيرة،يمكن أن توفر طاقة نظيفة وآمنة دون الحاجة لحرق كمية كبيرة من الوقود الأحفوري،إن مجرد توفير شيء بسيط مثل فرص الحصول على كمية قليلة من كهرباء الإضاءة إلىالمنازل يمكن أن يجنبنا المخاوف المتعلقة بالسلامة والصحة الناجمة عن استخدام لكيروسين[1].

المطلب الثالث:الأساس القانوني لفكرة الطاقات المتجددة (مبدأ الإستبدال).

تجد فكرة الطاقات المتجددة سندها القانوني في مبدأ الإستبدال الذي يعد أهم الركائز الأساسية التي تتأسس عليهاالقوانين المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهوما تجسد بالفعل في الجزائربمقتضى القانون10/03المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف مبدأ الإستبدال(الفرع الأول)،ثم بيان دوره في حماية البيئة(الفرع الثاني).

الفرع الأول:تعريف مبدأ الإستبدال.

لقد جاء ذكرهذا المبدأ في قانون رقم 10/03وتحديدا في الفقرة(03)من المادة(03) بحيث تنص على ما يلي:"الذي يمكن بمقتضاه،استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها،ويختار هذا النشاط الأخيرحتولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية".

وعليه من خلال التعريف المذكور أعلاه نستنتج أن الطاقات المتجددة هي من أبرز تطبيقات مبدأ الإستبدال على أرض الواقع،ويستشف ذلك في عبارة"استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطراعليها"،كما سبق وقد تطرقنا إلى ما ألحقته من أضرارالطاقات غير المتجددة أوالطاقة التقليدية من انبعاثات في الهواء التي قد تودي بحياة البشرية الصحية وغيرها من الأضرار فبهذا المبدأ أجاز القانون استبدال كل ما قد يمس بالبيئة وما يلحقها من أضرار.

[1]محمد برابح،المرجع السابق الذكر،ص337.

فقد اهتم المشرع بالدرجة الأولى بمسألة حماية البيئة فهذا كان تمهيدا لبداية فكرة العمل بالطاقات المتجددة والإهتمام بها وصدرمباشرة بعد سنة أي في2004القانون المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطارالتنمية المستدامة.

الفرع الثاني:دورمبدأالإستبدال في حماية البيئة من خلال الطاقات المتجددة.

إن مبدأ الإستبدال جاء كبديل لكل عمل قد يضر بالبيئة كما أنه جاء بصفة عامة غير خاصة(الطاقات المتجددة)،فكل المبادئ جاءتلحماية البيئة نظرا لكل المخاطرالتي تحيط بها ولهذا يستوجب اللجوء إلى هذه المبادئ للحفاظ عليها من أي تدهور قد يحصل عليها،ولهذا فإن دورمبدأالإستبدال في حماية البيئة من خلال الطاقات المتجددة هوالحفاظ على البيئة من أيعمل قديؤدي إلى تغييرفي الواجهة البيئية فقد تكون هناك بعض النشاطات تكون درجة الخطورة بها عالية مقارنة بنشاطات أخرى تكون أقل خطورة،ومنهذا فإن المشرع الجزائري أباح العودة إلى هذه المبادئ في حالة وجود أي نشاط غير طبيعي قد يجعل البيئة في محل الخطر،فلتفادي هذه المخاطر جاء القانون بهذا المبدأ حماية للبيئة ومن بينها الطاقات المتجددة التي تعتبر البديل الأكثر ملائمة و الطبيعي عكس الطاقات غير المتجددة التي تدخلت بها عدة نشاطات غير طبيعية قد خلقت عدة آثار سلبية،ولهذا فإن مبدأ الإستبدالهوالفرصةالإجابية للحفاظ على البيئة من أي تدخلات غير طبيعية.

المطلب الرابع:مصادر الطاقات المتجددة .

إن الطاقات المتجددة هي عبارة عن مجموعة من مصادر متنوعة تلجأ إليها الدولة في حالة نفاذ الطاقات التقليدية فقد جاءت الطاقات المتجددة كبديل وتعتبرعنصرا مهما وجديد نظرا لما يحدث في العالم فقد أصبح العمل بها أمرا ضروريا وإلزاميا على كل الدول ومن بينهم الجزائرالتي بدأت تتخذ أولى خطواتها نحوها وذلك لحماية البيئة وللحفاظ علىاستمراريتها.

ونذكرمن بين هذه المصادرالأساسية التي جاء ذكرها في عدة مصادر،كالطاقةالشمسية (الفرع الأول)وأيضا هناك أخرى متمثلة في طاقة الرياح(الفرع الثاني)،وهناك الطاقة المائية (الفرع الثالث)،أما الأخيرة هي طاقة الكتلة الحرارية(الفرع الرابع).

الفرع الأول:الطاقة الشمسية.

إن استخدام الشمس كمصدر للطاقة هو من بين المصادر البديلة للنفط وهي المصدر الرئيسي للطاقة المتجددة،التي تعقد عليها الآمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة لا تنضب،لذلك نجد دولا عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه،وتستخدم الطاقة الشمسية حاليا في تسخين المياه المنزلية والتدفئة والتبريد،كما يجري في أوروبا وأمريكا،أما في دول العالم الثالث فتستعمل لتحريك مضخات المياه في المناطق الصحراويةالجافة،وتجري الآن محاولات لاستعمال هذه الطاقة مستقبلا في تحلية المياه وإنتاج الكهرباء بشكل واسع[1]،وهناك تقنيتان أساسيتان لتجميع الطاقة الشمسية تتمثلان في: الخلايا الضوئية بحيث تقوم هذه التقنية على تحويل أشعة الشمس إلى طاقة كهربائية بصورة مباشرة باستخدام مواد معينة وأيضا تتمثل التقنية الثانية و التي هي الأنظمة الحرارية الشمسية وهي أنواع مختلفة،منها ماهو بسيط يشتمل بالدرجة الأساس على ألواح أوصحون مسطحة شمسية توضع باتجاه ثابت لالتقاط أشعة الشمس و توليد الحرارة[2].

الفرع الثاني:طاقة الرياح.

تعتمد هذه الطاقة على الرياح فقد عرفها الإنسان منذ القدم و استخدمها في تنقله بالسفن الشراعية وفي أغراض صناعية وزراعية متعددة،ويرتبط اليوم هذا النوع من الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة طواحين هوائية،ومحطات توليد تنشأ في مكان معين و يتم ربط المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية،و تستخدم طاقة الرياح في توليد الكهرباء،عن طريق تحويل طاقة الحركة الموجودة في الرياح إلى طاقة كهربائية[3]،وقد تطوراستعمالهافيتوليد الكهرباء بشكل كبير منذ 1999[4]، وقد حصر المشرع الجزائري طرق استغلالها من خلال تحويلها تحويلا ميكانيكيا أوكهروميكانيكي،حيث أنه كثيرا ما تستخدم في دفع السفن الشراعية و

---

[1]موفق سهام،(الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تعزيز تنافسية المؤسسة – إمكانات الجزائر في الطاقات المتجددة نموذجا -)، مجلة الاقتصاد و التجارة الدولية،الملحقة الجامعية قصر الشلالة،جامعة ابن خلدون تيارت،المجلد رقم 02،العدد رقم 01، ديسمبر2020،ص53

[2]طارق جدي،سارة جدي،(واقع و آفاق الطاقات المتجددة في الجزائر)،مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي،مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية و استراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي،المدرسة العليا للتجارة،المجلد رقم 10،العدد رقم 20،ديسمبر2015،ص03.

[3]صرارمةعبد الوحيد،قجاتي عبد الحميد،(الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر واقع و آفاق)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة،مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة وتمويل المناطق النائية،كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةوعلومالتسيير،المجلد رقم 05،العدد رقم 01،جوان2018ص126.

[4]موشاحاناعبدالجليل،الكوزاني بوفلجة،(الاستثمار في الطاقات المتجددة)،مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،أدرار،سنة 2015،ص31 و32.

إدارة طواحن الهواء،وكذا تستخدم في استخراج المياه من الآبار من خلال إدارة المحركات الخاصة بتلك العمليات بطريقة ميكانيكية[1].

الفرع الثالث:الطاقة المائية .

إن الطاقة الكهرومائية مصدر رئيسي لإنتاج الطاقة على مستوى العالم حيث يصل إنتاجها إلى حوالي 3000 تيرواط ساعة عام 2002 وبالتالي فهي تشكل حوالي 18من إنتاج الكهرباء في العالم[2]،فهي مستمدة من حركة المياه المستمرة والتي لا يمكن أن تنفذ،وهي من أهم مصادر الطاقة المتجددة،أوهيالاستفادة من حركة المياه لأغراض مفيدة،فقد كان استخدامها قبل انتشار توفر الطاقة الكهربائية التجارية،وذلك في الري و طحن الحبوب،وصناعة النسيج ،ومن بين أنواع استخدامات الطاقة هي:النواعير،الطاقةالكهرمائية والمقصود هنا السدود والمنشآت النهرية التي تنتج الكهرباء،طاقة المدوالجزر[3]،كما تتميز بعدم انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو كنتيجة لاستخدامها،إلا أن إنشاء المحطات المائية قد يساهم في تغيير أنماط المعيشة بالمناطق التي تقام بها ، حيث يتسبب إنشاء السدود و الخزانات في تهجير السكان من مناطق إقامتهم التي اعتدوها إلىمناطق أخرى،بالإضافة إلى أن خزن المياه في خزانات ضخمة يؤدي إلىرفع نسبة التبخر في تلك المناطق مما يؤدي لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة وبالتالي تغير طبيعة المناخ[4].

الفرع الرابع:طاقة الكتلة الحيوية.

هي في الأساس مادة عضوية مثل الخشب والمحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية وهذه الطاقةهي طاقة متجددة،لأنها تحول طاقة الشمس إلى طاقة مخزنة في النباتات عن طريق عملية التمثيلالضوئي،أما مصادرها في الوقت الحاضرهي:مخلفات الغابات والمخلفات

---

[1]نويس نبيل،(آليات ترقية الطاقات المتجددة في القانون الجزائري)،مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية،معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية،المركز الجامعي سي الحواس بريكة،المجلد رقم 05،العدد 01 جوان2022،ص927.

[2]جميعي أسماء،(الطاقة المتجددة في الجزائر كبديل لحماية البيئة و دفع عجلة التنمية المستدامة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل مع الإشارة إلى مشروع الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير)،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة،الملحقة الجامعية قصر الشلالة،جامعة ابن خلدون تيارت،المجلد رقم 03،العدد رقم 02 أفريل2022،ص271.

3جمال بنعروس،(مستقبل برامج الطاقة المتجددة في الجزائر و تبني فلسفة التسويق الأخضر قراءة للواقع الجزائري بين أزمة الغاز الصخري و برامج الطاقة المتجددة)،مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ،مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة و تمويل المناطق النائية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةوعلومالتسيير،جامعة باتنة 01،المجلد رقم 02،العدد رقم 02 ،جوان 2015،ص11.

4بنعبيد فريد،طيبي حمزة،(مستقبل الجزائر في مجال استخدام الطاقة المتجددة كبديل للنفط)، مجلة الباحث الاقتصادي،جامعة 20أوت1955سكيكدة ،المجلد رقم 04،العدد رقم 06،ديسمبر2016،ص13.

الزراعية،استغلال أخشاب الغابات بشكل مدروس،فضلات المدن[1]،فالكتلة الحيويةهي مصدر للطاقة المتجددة لأن دائما ما تنمو المزيد من الأشجاروالمحاصيل،يتم تحريرالطاقة الكيميائية في الكتلة الحيوية على صورة طاقة حرارية[2]،ويمكن حصرأهم موارد الجزائرفي هذا النوع من الطاقة في الموارد الغابية حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين المنطقة الصحراوية الجرداء،والتي تغطي90 بالمئة منالمساحة الاجمالية للبلاد،ومنطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار،أوحوالي 10بالمئة منالمساحة الإجمالية[3].

1سليم بوقنة وناصربوعزيزوبرهان الدين بوقنة،(الطاقات المتجددة و تأثيرها على أبعاد التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر)،مجلة الأصيل للبحوث الاقتصاديةوالادارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة عباس لغرورخنشلة،المجلد رقم 02،العدد رقم 02،ديسمبر2018،ص173.

2بوجحفة رشيدة،(دور الطاقات المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة)،مجلة قانون العمل و التشغيل ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،المجلد رقم 05،العدد رقم 03 أكتوبر2020،ص 23.

3سابق نسيمة،(الإطار القانوني و المؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر)،مجلة الباحث للدراسات الأكادمية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة 1،المجلد رقم 06،العدد رقم 01،جانفي2019،ص532.

خلاصة:

تم التطرق في" المبحث الأول "من هذا الفصل إلى مفهوم التنمية المستدامة والتي عرفت من الناحية الفقهية وقد تعددت فيها المفاهيم وتجسدت في فكرة واحدة بين كل التعاريف ألاوهي الحفاظ على الموارد الطبيعية وهذا لضمان حقوق الأجيال الحالية والقادمة وتبرزأهمية التنمية المستدامة من خلال محاولة المشرع ضبط مفهومها من ناحية القانونية في مختلف التشريعات غير قانون البيئة .

ومن جهة أخرى في" المبحث الثاني "مفهوم الطاقات المتجددة وذلك أيضا من خلال الناحية الفقهيةوالقانونية فقد قام الباحثين في المجال بمحاولات كثيرة لضبط تعريفها عكس المشرع الجزائري الذي اكتفى بذكر أشكال الطاقات المتجددة والتي هي مصدر طبيعي كالطاقة الشمسية و الرياح و المائية و حتى الكتلة الحيوية،وقدتجلت أهميتها من خلال الشروع في تبنيها كطاقة بديلة .

الفصل الثاني:
ترقية الطاقات المتجددة في الجزائر

تمهيد :

في السنوات الأخيرة ونظرا للأحداث الأخيرة الحاصلة في العالم،فإنالجزائراهتمت أكثربفكرةإزدواجية الطاقة ولهذا قد قامت بترقية الطاقات المتجددة بحيث أصبحت تمثل الجزء الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة والتي من خلالها يكون هناك تنويع في مجال الطاقات وهذا يضمن بعد الإعتماد الكلي على الطاقة الهيدروكربونية.

كما أن الجزائر تجسد اهتمامها بهذا المجال من خلال إطلاقها عدة مشاريع تستهدف من خلالها توليد الطاقة الشمسية و الرياح،ومن خلال الإجراءات التي استحدثتها في المجال لتنمية وتطويرودعم الطاقات المتجددة قد بدت كتمهيد للإتجاه الجديد الذي تتقدم ناحيته كونه يعتبربديل آمن للبيئة ويحافظ عليها.

ولهذا سيتم في هذا الفصل تبيان طرق ترقية الطاقات المتجددة في الجزائر،لذلك يتطلب التطرق إلى تحديد الآليات الإجرائية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر(المبحث الأول)،ثم التطرق إلى الآليات المؤسساتية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر(المبحث الثاني).

المبحث الأول:الآلياتالإجرائية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر.

تسعى الجزائر من خلال النموذج الطاقوي الذي يرتكز على الإمداد الطاقوي المستدام إلى تطويرامكانيات استخدام الطاقة المتجددة كأحد الرهانات للألفية القادمة،حيث سيشهد العالم تحولا في الصيغة الطاقوية نحو الطاقة الآمنة بيئيا،وفي إطار محاكاة هذا الواقع فإن الجزائر تعمل على ترقية الكفاءة الاستخدامية للطاقات المتجددة و تطبيقاتها و ذلك لاقتناص الفرص التي تدعم مكاسب الاستدامة الاقتصادية ودعم جهود تحقيق هذه الألفية[1].

وبناءا عليه سيتم من خلال هذا المبحث ذكر الآليات الإجرائية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائروهيمن خلال آلية البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة(المطلب الأول)،وأيضا ترقية الطاقات المتجددة من خلال نظام إثبات الأصل(المطلب الثاني)،وأخيراترقية الطاقات المتجددة من خلال نظام التحفيز(المطلب الثالث).

المطلب الأول:آلية البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

لقد وضعت الجزائرفي 03 فيفري2011مخططا اقتصاديا يتضمن ويهدف إلى تنمية الطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءتها خلال فترة(2030/2011)،حيث يأتي هذا البرنامج لزيادة استغلال التكنولوجيا الحديثة لإنتاج الطاقة النظيفة في الجزائر[2].

سيتضح من خلال التطرق إلى تعريف البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة(الفرع الأول)،ويليه مباشرة أهداف البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة(الفرع الثاني)،وأخيرامراحل البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة 2030/2011(الفرع الثالث).

الفرع الأول:تعريف البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

بالرجوع إلى القانون رقم 09/04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة فإنه تطرق من خلال مضمونه إلى أن ترقية الطاقات المتجددة تتم عبر آليتين ألا وهما

---

[1]بوزرورة ليندة وقطاف سهيلة،(برنامج تطوير الطاقات المتجددة و الفاعلية الطاقوية في الجزائر في الفترة بين:2030/2015)،مجلة دفاتر اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة زيان عاشوربالجلفة،المجلد رقم 10،العدد رقم 02،ديسمبر2019،ص.152

[2]نسيب مجيد،(السياسة الوطنية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر)،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الشهيد زيان عاشورالجلفة،المجلد رقم 17،العدد رقم 01،أفريل 2024،ص203.

البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة و ثانيا آليات ترقية الطاقات المتجددة [1]،ومن خلال المضمون فإن المشرع الجزائري لم يقم بتعريف البرنامج و التطرق إلى ماهيته كونه يعتبر أداة مهمة وأساسية لترقية الطاقات و لكنه اكتفى بالإفصاح عن تكوينه الداخلي دون التعريف به كما نجد أيضا في المرسوم التنفيذي رقم149/04المؤرخ في19ماي سنة2004الذي يحدد كيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة[2]،فإنه لم يأتي بتعريف للبرنامج أيضا كالقانون سالف الذكر فقد اكتفى بذكرالتشكيلة الخاصة بالبرنامج ومما يتكون مثلا برنامج العمل الخماسي[3]،كما جاء ذكره في القانون 09/04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة فقد أدرجه ضمن المخططات المستقبلية الخاصة بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة مع آفاق 2020،فقد جاء هذا المرسوم رقم 149/04 المحدد لكيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة مخصصا حول إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة بصفة عامة وذلك عبر آليات إجرائية وعبر النصوص التشريعية وإعداد برامج الدعم والمرافقة المرتكزة خصوصاعلى الإعلام والاتصال والتشاوروالتكوين و الدراسات التقنية والاقتصادية وإقامة شراكة[4]،وبهذا فإن البرنامج يتمحورعلى تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرةبحوالي22000ميجاواط خلالالفترة2030/2011منها12000ميجاواط موجه لتغطية الطلب الجزائري على الكهرباء و10000 ميجاواط للتصدير[5]،كما يأخذ بعين الاعتبار تقييم مختلف التأثيرات البيئية و أيضا قياس و تثمين الحاجات المرتبطة بالطاقات المتجددة وأثرها على الاستهلاك الوطني وعلى تصدير الطاقة[6].

الفرع الثاني:أهداف البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة.

إن إدماج الطاقة المتجددة في الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية ،وتنويع فروع إنتاج الكهرباء و المساهمة في التنمية المستدامة وبفضل البرنامج الوطني وُضعت هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من

[1] انظر المادة رقم (06) من القانون رقم 09/04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
[2] الجريدة الرسمية ، العدد32،سنة 2004.
[3]انظر المادة رقم(02)من المرسوم التنفيذي رقم 149/04المحدد لكيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة.
[4]انظر المواد من(03)إلى(06)من المرسوم التنفيذي رقم 149/04المحدد لكيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة.
[5]نذير غانية و أحمد نصير ويونس زين،(برنامج المخطط الوطني للطاقات المتجددة 2030/2011 كاستراتيجية وطنية للخروج من التبعية النفطية وضمان أمن طاقوي مستدام في الجزائر)،مجلة العلوم الإدارية العراقية،جامعةالوادي،المجلد رقم03،العدد رقم02،سنة2019،ص524.
[6]انظر إلى المادتين (06)،(08) من القانون رقم 09/04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

طرف الجزائر،لا سيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع،و إدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)[1]،كما أنه يهدف أيضا إلى ضمان الاستبدال الطاقوي و تطوير الطاقات المتجددة و أيضا تحديد الحصيلة الطاقوية و استشراف طاقوي على أفق عشرين(20) سنة[2].

الفرع الثالث:مراحل البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة 2030/2011.

تم تقسيم تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2030/2011 إلى ثلاث مراحل رئيسية على النحو التالي[3]:

- المرحلة الأولى(2013/2011): مخصصة لإكمال المشاريع الريادية (النموذجية)التي تهدف إلى اختيار مختلف تكنولوجيات الطاقة المتاحة .
- المرحلة الثانية(2015/2014):تركز على بدء تنفيذ البرنامج بشكل فعال و نشره في أنحاء مختلفة.
- المرحلة الثالثة(2030/2016):مخصصة لتحقيق إنجازات واسعة النطاق على مستوى المحطات الشمسية وتشمل تنفيذ 60 مشروعا في إطار الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة.

يشمل ذلك محطات شمسية كهروضوئية و شمسية حرارية ومزارع لطاقة الرياح و محطات مختلطة،و تتوزع القدرات المركبة حسب التكنولوجيا المستخدمة على النحو التالي:

- أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية: تركيب قدرة إجمالية تبلغ 2800 ميغاواط.
- أنظمة الطاقة الشمسية المركزة:تركيب قدرة كهربائية إجمالية تبلغ 7200 ميغاواط
- طاقة الرياح:تركيب قدرة كهربائية إجمالية تبلغ 2000 ميغاواط.

سيتم تثبيت وسائل و أنواع الطاقة المتجددة وفقا لخصوصيات كل منطقة ،حيث ستتضمن:

---

[1]بختي فريد و بهياني رضا،(صناعة الطاقات المتجددة و دورها في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030)،مجلة الاقتصاد و البيئة ،مخبر البحث استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،المجلد رقم 01 ، العدد رقم 01 ، أكتوبر 2018 ، ص54.

[2]انظر إلى المادتين(03)،(04) من المرسوم التنفيذي 149/04 المحدد لكيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة.

[3]نسيب مجيد ، المرجع السابق الذكر،ص 204.

- منطقة الصحراء: لتحسين المحطات القائمة التي تعتمد على الوقود ،و توفير الطاقة للمواقع النائية باستخدام الطاقة الشمسية و الرياح.
- منطقة الهضاب العليا: للاستفادة من الشمس و الرياح ،مع وجود أراضي مناسبة.
- المنطقة الساحلية:باستخدام وعاء الأراضي المتاحة و استغلال الفرص في هذه المناطق لتوليد الطاقة المتجددة[1].

المطلب الثاني:ترقية الطاقات المتجددة من خلال نظام إثبات الأصل.

إن المشرع الجزائري وبعد تأكد العلاقة بين الإستهلاك المتفاقم لموارد الطاقة الأحفورية المستعملة في إنتاج الكهرباء و إختلال النظام البيئي،الذي أصبح عاجزا عن تصريف الفائض من الملوثات،الأمر الذي ترتب عنه عواقب وخيمة لعل أبرزها ظاهرة الإحتباس الحراري الناجم عن إرتفاع درجة حرارة الأرض،إستنادا إلى هذا وضع المشرع الجزائري ضوابط قانونية لتنظيم مسألة تحديد مصدر الطاقات المتجددة وإثبات أصل ذلك[2].

بناء عليه تم تقسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع بحيث سيتم التطرق إلى تعريف نظام إثبات الأصل(الفرع الأول)،ويليها الجهة المكلفة بمنح شهادة إثبات الأصل(الفرع الثاني)،كما نتعرف على الطبيعة القانونية لشهادة إثبات الأصل(الفرع الثالث)،إجراءات الحصول على شهادة إثبات الأصل(الفرع الرابع)،و أخيرا سحب شهادة إثبات الأصل(الفرع الخامس).

الفرع الأول:تعريف نظام إثبات الأصل.

إن نظام إثبات الأصل هو إحدى الآليات الإجرائية لترقية الطاقات المتجددة بحيث تعتبر أساس الطاقات المتجددة وقد سبق و أن تطرق إليها المشرع الجزائري في القانون 04/ 09 المتعلق بالطاقات المتجددة في إطارالتنميةالمستدامة،طبقا لأحكام المادة (14)من القانون09/04المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامةالهدف من استحداث المشرع الجزائري لنظام إثبات الأصل هو إثبات أن أي طاقة معينة مصدرها الطاقة المتجددة[3]،حيث تعد عملية إثبات أصل الطاقةالمتجددة من الآليات المساهمة في ترقية وتثمين استخدام الطاقة المتجددة وتحفيز استعماله،وكذا المرسوم التنفيذي 69/15 المؤرخ في 2015/02/11 المحدد لكيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة و استعمال هذه

[1]نسيب مجيد،المرجع السابق الذكر ،ص204.
[2]مراد بلخيري،(آلية إثبات مصدر الطاقة المتجددة في التشريع الجزائري)،مجلة القانون العقاري،مخبر القانون والعقار،جامعة البليدة02،الجزائر،المجلد رقم 05،العدد رقم 01،مارس2018،ص 112.
[3]المرجع ذاته ،ص.115.

الشهادات[1]،بحيث يعتبر نظام إثبات الأصل آلية الهدف منها الإشهاد بأن الطاقة المعينة مصدرها طاقة متجددة أونظام إنتاج مشترك و تسمح هذه الآلية بمنح وثيقة تتضمن هذا الأصل،وكما أن من خلال هذه الشهادة تثبت بأن المنشأة المذكورة تعد كمنشأة توليد كهرباء مصدرها الطاقة المتجددة أو إنتاج مشترك،وتسمح بناء على الرقابة المقررة أدناه من التحقق بأن الكميات المحقونة في الشبكة ذات أُصل متجدد أو ناجمة عن نظام إنتاج مشترك وكذا بالتأكد من مطابقة الخصائص التقنية للمنشأة[2].

الفرع الثاني:الجهة المكلفة بمنح شهادة إثبات الأصل.

حسب الفقرة (02)من المادة(05)من المرسوم التنفيذي 69/15: "تقوم لجنة ضبط الكهرباء والغاز بتسليم صاحب الطلب شهادة إثبات أصل الطاقة المتجددة فيحالة إذا ما كان الملف يستوفي جميع شروط هذه الشهادة"،انطلاقا من هذا فقد أوكل المشرع الجزائري صراحة إختصاص تسليم شهادة المنشأ إلى لجنة ضبط الكهرباء والغاز وهي لجنة تم إستحداثها بموجب القانون 01/02 المؤرخ في:2002/02/05 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات[3]،عرفتها المادة (02)منه بأنها:" هيئة مكلفة بضمان إحترام التنظيم التقني و الإقتصادي والبيئي وحماية المستهلكين و شفافية إبرام الصفقات و عدم التمييز بين المتعاملين"،بالرجوع إلى التعريف نجد أنه تطرق إلى ذكر المهام التي من اختصاص لجنة ضبط الكهرباء والغاز،ووفقا للتحولات التي عرفها تسيير المرافق العمومية بحيث من مهام اللجنة هو السهر على السير التنافسي والشفاف لسوق الكهرباء والسوق الوطنية للغاز لفائدة المستهلكين والعاملين ومن بين المهام التي تباشرها اللجنة مثلا كدراسة الطلبات و تسليم الرخص لإنجازوتشغيل المنشآت الجديدة لإنتاج الكهرباء ومراقبة إحترام الرخص المسلمة[4].

الفرع الثالث:الطبيعة القانونية لشهادة إثبات الأصل.

إن الصفة الإدارية لسلطة الضبط تتوضح من خلال الطابع الإداري للقرارات التي تتخذها و التي تستعمل فيها امتيازات سلطوية في إصدار القرارات الانفرادية و التنظيمية في إطار إعداد المقاييس و الأنظمة أو العقود أو في إطار معالجة المنازعات التي تطرح أمامها [5]،كما ذهب جانب آخر إلى طرح جهة اختصاص منازعات الضبط و التي تكون أمام

[1]الجريدة الرسمية ،العدد رقم 09، لسنة 2015.
[2]بلخيري مراد،المرجع السابق الذكر،ص116.
[3]الجريدة الرسمية،العدد08،سنة 2002.
[4]بلخيري مراد،المرجع السابق الذكر ،ص 116.
[5] المرجع ذاته ،ص116.

القاضي الإداري مما يجعل الأمر الذي يفرض نفسه و هو وصف سلطات الضبط بالطابع الإداري[1].

الفرع الرابع:إجراءات الحصول على شهادة إثبات الأصل.

يقدم طلب الحصول على شهادة إثبات الأصل مرفقا بالوثائق المحددة و المتعلقة بدراسة إجمالية للمشروع المنشأة إنتاج الطاقة المتجددة أو الإنتاج المشترك مرفقة بمجموعة من المخططات التي سبق و تم تحديدها من قبل المشرع [2]، و يليها دراسة لجنة ضبط الكهرباء و الغاز الطلب في غضون (10) أيام و ذلك من تاريخ الإيداع [3]، و تفصل في مدى مطابقة الطلب للشروط القانونية و التنظيمية ،لتصدر إشعارا بالاستلام مع نهاية الميعاد المذكور ،في حين تصدر قرارها في منح الشهادة من عدمه خلال شهر واحد (01)[4]،و يمكنها أن تطلب أي معلومة إضافية ،إذا ما ارتأت ضرورة لذلك ،يصدر قرار لجنة الضبط إما بمنح شهادة المنشأ لمؤسسة صاحبة الطلب ،إذا كان الملف يستجيب لشروط منح هذه الشهادة ،أو رفض طلب منحها و في هذه الحالة تلتزم اللجنة بتبرير الرفض ،و يكون لصاحب الطلب حق الطعن في مقرر لرفض[5].

الفرع الخامس:سحب شهادة إثبات الأصل.

شهادة إثبات أصل الطاقة المتجددة قرار إداري يصدر عن لجنة ضبط الكهرباء و الغاز لذا يمكن للجنة أن تمارس بموجبه رقابة لاحقة بسحبها للشهادة كما توضح عبر ثلاث حالات كأن تصبح المنشأة لا تستجيب لشروط منح شهادة إثبات أصل الطاقة المتجددة بفعل التعديلات التي طرأت عليها و أيضا في حالة عدم وفاء المنتج بالتزاماته بإعلام لجنة ضبط الكهرباء و الغاز و أخيرا في حالة قيام المنتج بتشغيل منشأته قبل إجراء مراقبة المطابقة غير أنه قبل الشروع في سحب شهادة إثبات أصل الطاقة المتجددة ، يمكن للجنة ضبط الكهرباء و الغاز تعليق الشهادة لمدة لا تتجاوز سنة (01) واحدة[6]،و ذلك بعد إعذار المعني و يمكن رفع هذا التعليق قبل انتهاء مدته شرط تحقيق المطابقة من قبل المنتجوأخيرا هذه

[1]مراد بلخيري، المرجع السابق الذكر،ص 117.
[2]انظر المادة (04)من المرسوم التنفيذي 69/15 المتعلق بكيفية إثبات أصل الطاقة المتجددة و استعمال هذه الشهادة.
[3]انظر المادة (05) من المرسوم التنفيذي 69/15 المتعلق بكيفية إثبات أصل الطاقة المتجددة و استعمال هذه الشهادة.
[4]انظر المادة (05) من المرسوم التنفيذي 69/15 المتعلق بكيفية إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة و استعمال هذه الشهادة.
[5]انظر المادة (139)من القانون 01/02 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز عن طريق القنوات.
[6]صالح زمال ،(النظام القانوني لإنتاج الكهرباءمن مصادر الطاقة المتجددة)،حوليات جامعة الجزائر 1 ، جامعة الجزائر01 بن يوسف بن خدة ،المجلد رقم 33 ، العدد رقم 2 ، جوان 2019 ، ص 165.

الحالات قد تتوفر إحداها ولكن هذا لا يقضي بضرورة سحب مباشر من قبل الإدارة المعنية فقد أجاز المشرع الجزائري اللجوء إلى تعليق الشهادة لمدة لا تتجاوز سنة واحدة مع تقديم إعذار للمعني[1].

المطلب الثالث:ترقية الطاقات المتجددة من خلال نظام التحفيز.

تعد الجزائر من الدول التي تمتلك كميات هائلة من موارد الطاقة الأحفورية،لذلك تأخرت مشاريعها في مجال الطاقة المتجددة،غير أن التذبذب الذي عرفته أسعار النفط والذي أثر كثيرا على مشاريعها التنموية جعلها تسرع و تطور استثماراتها في الطاقة لضمان أمنها الطاقوي المستقبلي[2]،فإن القانون رقم 09/99 المتعلق بالتحكم في الطاقة قد قام بتجسيد كيفيات التحكم في الطاقة عبر مجموعة من الإجراءات ومن بينها الإجراءات التحفيزية و التشجيعية[3].

وبهذا ينقسم هذا المطلب إلى الحوافز المتعلقة بالطاقات المتجددة بموجب قانون المالية(الفرع الأول)،و يليه الحوافز المتعلقة بالطاقات المتجددة بموجب قانون الكهرباء(الفرع الثاني)،وأخيرا الحوافز المتعلقة بالطاقات المتجددة بموجب قانون الاستثمار(الفرع الثالث).

الفرع الأول:الحوافز المتعلقة بالطاقات المتجددة بموجب قانون المالية.

إن قوانين المالية هي الأداة الأساسية التي يتم من خلالها تسيير الميزانية العامة للدولة وعلى وجه الخصوص الإيرادات بتحديدها مختلف الضرائب ، الرسوم و الإتاوات تبعا لطبيعتها من جهة و القطاع الموجهة إليه من الجهة الأخرى، حيث أن معظم قوانين المالية التي هي في قطاع الطاقات المتجددة كانت على شكل إنشاء حسابات تخصيص خاص بموجبها يتم تحديد إيرادات من مصادر مالية مختلفة (الضرائب و الإتاوات ، العوائد البترولية ، إعانات الدولة و مساهمات الجماعات المحلية و غيرها)،لتغطية نفقات معينة في قطاع الطاقات المتجددة كتمويل المشاريع الاستثمارية ،تمويل عمليات التحكم في الطاقة[4].

---

[1]انظر المادة (14) من المرسوم التنفيذي 69/15 المتعلق بكيفية إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة و استعمال هذه الشهادة.

[2]قميتي عفاف ،بوفاتح فريحة ، (استراتيجيات تحفيز قطاع الطاقة المتجددة في الجزائر : الواقع و الآفاق المستقبلية)، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية ،مخبر دراسات التنمية الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، المجلد رقم 02 ، العدد رقم 01 ، جوان 2019 ، ص 34.

[3]انظر المادة(08) من القانون 09/99 المتعلق بالتحكم في الطاقة.

[4]حمزة شخاب، رمزي علوان ،(تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار في الجزائر)،مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة أم بواقي"الجزائر" ، المجلد رقم 01 ، العدد رقم 02 ، ديسمبر 2023 ،ص 28.

الفرع الثاني:الحوافز المتعلقة بالطاقات المتجددة بموجب قانون الكهرباء.

إن من بين الإمتيازات الممنوحة في إطار انتاج الكهرباء عن طريق الطاقة المتجددة[1] تلك التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 218/13المؤرخ في 18 جوان 2013المحدد لشروط منح علاوات لمنتجي الكهرباء عن طريق بيع الكهرباء [2]،التي ينتجها بتسعيرة الشراء المضمونة عن طريق الكهرباء المنتجة عن كل منشأة تستعمل الفروع الآتية:الشمسيةالكهروضوية و الحرارية،الرياح،الحرارةالجوفية،تثمين النفايات،الكهرومائية الصغيرة،الكتلة الحيوية أيضا من خلال المادة (95)من القانونرقم 01/02 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي بواسطة القنوات أن المنتجون المستخدمون للطاقات المتجددة أو الإنتاج المشترك يستفيدون من علاوات تعد بمثابة تكاليف للتنويع .بمعنى آخر الدولة تساهم في تكاليف إنتاج الكهرباء في حالة ما تم استغلال الطاقات المتجددة في عمليات الإنتاج[3].

الفرع الثالث:الحوافز المتعلقة بالطاقات المتجددة بموجب قانون الاستثمار.

يعتمد نجاح الاستثمار على النظام العام السائد في الدولة (من ناحية القانونية ووسائل المادية)،بالإضافة إلى السياسة المنتهجة،وذلك بإنشاء أجهزة مساعدة ومشرفة على الاستثمار بالإضافة إلى توفير حماية قانونية للمستثمروإزالة جميع العراقيل التي تحول دون تحقق النتائج المرجوة،حيث يتم تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة عن طريق تجسيد شراكة استراتيجية بين القطاع العام و الخاصوخلق آلية تمويلية للمشاريع،بالإضافة إلى العمل على استقطاب المستثمر الأجنبي لإدخال التكنولوجيا الحديثة وكل هذا من شأنه أن يساعد الدولة على تخفيف أعباء التمويل والتوجيه و الاكتفاء فقط بالرقابة[4].

---

[1]عبدو علي الطاهر ،(الإطار القانوني و الإجراءات التحفيزية لتطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر)جامعة الجزائر1 كلية الحقوق و العلوم السياسية ،ص 82.

[2]الجريدة الرسمية ، العدد 33 ، سنة 2013.

[3]حمزة شخاب ورمزي علوان،المرجع السابق الذكر،ص29.

[4]سليماني مراد ،(ترقية الطاقات المتجددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة)، مجلة الأكاديمية للبحث القانوني كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، المجلد رقم 12 ، العدد رقم 03 ،جانفي 2022 ،ص838،837.

المبحث الثاني:الآليات المؤسساتية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر.

إن الجزائر تشهد مؤخرا نشاطا ملحوظا و اهتماما يتجه نحو الطاقات المتجددة ،كما أنها تدريجيا تتوجه نحو تطوير هذه الطاقاتنظرا للإهتمام الذي حظيت به ،مما أدى إلى ظهور عدة تشريعات خاصة بهذه الطاقة ولتنظيمها و ترقيتها كان للآليات المؤسساتية دورمهم أيضا.

وهذا المبحث جاء بذكر الهياكل التنظيمية في مجال الطاقات المتجددة (المطلب الأول) وكذا أضيفت جهود الجزائر في مجال تطوير الطاقات المتجددة (المطلب الثاني)،وأخيرا الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الطاقات المتجددة(المطلب الثالث).

المطلب الأول:الهياكل التنظيمية في مجال الطاقات المتجددة.

حظيت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر بالإهتمام في الآونة الأخيرة ، بحيث حاولت الجزائر تنمية الطاقات المتجددة وتنظيمها في هياكل ،ومن ثم بدأت في إعداد الوسائل الأساسية من أجل الإنطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الأساسية فانطلقت بخمس مراكز تنمية و محطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية و التكنولوجية و الصناعة لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات الجديدة[1].

كما تم إنشاء الهيئات المؤسساتية ومن ضمنها وزارة البيئة و الطاقات المتجددة (لفرع الأول)،وتليها محافظة الطاقات المتجددة(الفرع الثاني)،كما يوجد أيضا الوكالة الوطنية لتطوير الطاقة وترشيدها (الفرع الثالث)،ومركز تنمية الطاقات المتجددة (الفرع الرابع)،وأخيرا وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (الفرع الخامس).

الفرع الأول:وزارة البيئة و الطاقات المتجددة.

استحدثت سنة 2017 ومن مهامها المتعلقة بقطاع الطاقات المتجددة نجد[2]:

- إرساء ثقافة بيئية مستدامة من خلال القيام بأعمال تحسيسية و تربوية إستهدافية .
- مواصلة إنجاز المنشآت المخصصة للتسيير المتكامل للنفايات و تحسين أداءها ،و تعميم جمع النفايات وإخضاعها لعمليات الفرز الإنتقائي على مستوى كل البلديات.

[1]إسمهان بوضياف ،(الآليات القانونية و المؤسساتية لدعم و تشجيع استخدام الطاقات المتجددة بالجزائر)، مجلة صوت القانون ،مخبر نظام الحالة المدنية ، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة ، المجلد رقم 09 ، العدد رقم 03 ،ماي 2023،ص 431 .

[2]كلوم يوسف، عز الدين مسعود ،(الآليات القانونية للتوجه الجديد للدولة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة" دراسة مقارنة لأهم التجارب العالمية الرائدة في مجال الطاقات المتجددة")، مجلة دراسات و أبحاث ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،المجلد رقم 13 ، العدد رقم 04 ،جويلية 2021 ،ص 632.

- ترقية الشراكة بين القطاعين العمومي و الخاص في مجال جمع النفايات و تنظيمها ،و كذا تطوير فروع تثمين النفايات ، من خلال تجسيد و تعميم نشاطات إسترجاع النفايات و رسكلتها كما أن هذه النشاطات تمثل قدرات هائلة في مجال التنمية بحيث تساهم من خلال آثارها في التقليص من حجم الواردات وتعد دعامة لاستحداث الشغل و إنتاج الثروات.
- تحسين ظروف معيشة المواطنين وضمان مساهمة الجزائر في تنويع المجهود العالمي للمحافظة على البيئة من خلال برنامج الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية.
- تنويع الجهود في مجال الطاقة،من خلال تطوير الطاقات المتجددة ذات الأثر البالغ على التنمية المستدامة و حماية البيئة.

الفرع الثاني:المحافظة للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية.

تعد المحافظة للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية هيئة تم إنشاءها لدى الوزير الأول بموجب المرسوم التنفيذي رقم 280/19 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر سنة 2019[1] المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 95/21 الصادر بتاريخ 10 مارس 2021 المتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية و تنظيمها و سيرها[2]،وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالالمالي،كما أنها تعتبر هيئة مصممة للاستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ،و تعتبر أداة مساعدة في تنفيذ السياسة الوطنية،و بالتنسيق مع القطاعات المعنية تكلف في هذا المجال على سبيل المثال بتحديد الاستراتيجيات القطاعية و هذا على بناء الاستراتيجية الوطنية ،كما تحدد أيضا الاستراتيجية الصناعية لإنجاز البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ، تشارك في إعداد إطار تشريعي و تحفيزي لتطويرالطاقات ،تقوم بإقتراح آليات تمويل مبتكرة لتطويرها ،وهي مكلفة بعدة أعمال من بينها ما يلي :متابعة تنفيذها ، تقييمها للسياسة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة، اقتراح تدبير من شأنه تحسينها، ترقية التكوين و التخصص و تحسين المستوى في المجالات التابعة لاختصاصها ،إعداد تقارير التقييم السنوية ذات الصلة[3].

[1]الجريدة الرسمية ، العدد 65 ، سنة 2019

[2]الجريدة الرسمية ، العدد 20 ،السنة 2021.

[3] انظر إلى المواد 05 و06 من المرسوم 95/21 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 280/19 المتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية و تنظيمها و سيرها و المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 280/19 المتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية و تنظيمها و سيرها.

الفرع الثالث:الوكالة الوطنية لتطوير الطاقة و ترشيدها.

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسومم رقم 235/85 المؤرخ في 25 أوت 1985 المتضمن إنشاء وكالة لتطوير الطاقة و ترشيدها[1]،تسمى وكالة تشجيع استعمال الطاقة و ترشيدها و تتمتع بالشخصيةالمعنوية و الإستقلال المالي وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة ، أما في مرسوم 08/87 المؤرخ في 06 جانفي 1987 المتعلق بالطبيعة القانونية لوكالة تطوير الطاقة و ترشيد استعمالها [2]، أصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاريتتولىالوكالة بالتشاور مع الشركاء المعنيين و إعداد البرنامج الوطني في التحكم بالطاقة و متابعة و تنشيط التحكم في الطاقة و ترقيتها على المستوى الوطني ،و تشجيع البرامج و المشاريع التي يتم إعدادها في إطار الشراكة و تتولى الوكالة في إطار مهامها ما يأتي[3]:

- إقتراح توجهات التنمية على المدى الطويل و المتوسط للتحكم في طاقة و بلوغ الأهداف المنشودة لذلك و كذا دراسة الملفات التي يطلب بموجبها الحصول على مزايا الصندوق الوطني لتحكم في الطاقة .
- إقامة مرصد وطني لتحكم في الطاقة ، بحيث يكلف هذا الأخير بإعداد الحصيلة الطاقوية و الدراسات الاستشرافية الطاقوية و تقييم القدرات على الأمدين المتوسط و الطويل للتحكم في الطاقة .
- تنظيم و نشر المعلومات الملائمة لحاجات تنمية التحكم في الطاقة .
- تنشيط تنمية التحكم في الطاقة بتنظيم الشراكة كمثال من خلال وضع برامج ومشاريع يتم إعدادها مع المتعاملين للتحكم في الطاقة و كذا البحث عن تمويلات لأعمال التحكم في الطاقة و دراسة الوسائل التي تسمح برفع الحواجز أمام ترقية التحكم في الطاقة.

الفرع الرابع:مركز تنمية الطاقات المتجددة.

مركز بحث ناتج عن إعادة هيكلة [4]،وهو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي تكنولوجي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 60/88 المؤرخ في 22 مارس 1988[5] ،المعدل و المتمم

---

[1]الجريدة الرسمية ، العدد 36 ،سنة 1985.
[2]الجريدة الرسمية ، العدد 02، سنة 1987.
[3]إسمهان بوضياف ، المرجع السابق الذكر ، ص433 و434.
[4]بوكرة كميلية ،(صناعة الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر)، مجلة دراسات و أبحاث الاقتصادية في الطاقات المتجددة ، مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المجددة و تمويل المناطق النائية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة 01 ، المجلد رقم 05 ، العدد 01جوان 2018 ،ص 184.
[5]الجريدة الرسمية، العدد 12،سنة 1988.

بالمرسوم رقم 456/03 المؤرخ في 01 ديسمبر 2003[1] المتضمن إنشاء مركز تنمية الطاقات المتجددة،مكلف بوضع و تنفيذ البرامج البحثية و كذا التطوير العلمي و التكنولوجي و أنظمة الطاقة عبر استخدام مجموعة الطاقات المتجددة.

يعمل المركز على نشر و دمج الطاقة المتجددة في الاستخدامات الوطنية للطاقة ، كما يشارك هذا المركز بصفة دائمة في البرنامج الوطني للبحث و التطوير التكنولوجي، كما هو محدد في قانون التوجيه و برامج الإسقاط لمدة خمس سنوات على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ،و البرامج الوطنية الواردة في هذا البرنامج موجهة حسب الأولوية الاقتصادية و الاجتماعية للإستجابة للاحتياجات الاستراتيجية الرئيسية للتنمية الاقتصادية ،وينشط مركز تنمية الطاقات المتجددة منذ إنشاءه في تنفيذ هذه الاستراتيجية عبر نشر و دمج العديد من الإنجازات و المشاريع على المستوى الوطني[2].

الفرع الخامس:وحدة تطوير التجهيزات الشمسية.

تم إنشاءها بغرض تنشيط تنفيذ سياسة الحكومة الرامية إلى التحكم في الطاقة ،من خلال تطوير التجهيزات الشمسية و كذا القيام بدراسات تقنية إقتصادية و هندسية و إنجاز نماذج تجريبية متعلقة بالتجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري الموجه للاستعمال المنزلي و الصناعي و الفلاحي، بالإضافة إلى إنجاز التجهيزات و الأنظمة الكهربائية الحرارية و الميكانكية التي تدخل في مجال الطاقة الشمسية ،أنشأت هاته الوحدة في 09 جانفي1988[3].

المطلب الثاني:جهود الجزائر في مجال تطوير الطاقات المتجددة.

إن أهمية موضوع الطاقة الذي يعتبر في الوقت الحاضر أحد مجالات البحث في العالم،سواء كان من الناحية النظرية العلمية أو من ناحية التطبيقات العملية فجميع الأنشطة الإنسانية خاصة تلك المتعلقة بالتنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة تتطلب وجود مصادر طاقوية،الأمر الذي أدى إلى ضرورة تطوير مختلف مشاريع الطاقات و تحقيق الإنجازات[4].

ومنها ما يذكر أهم إنجازات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة(الفرع الأول)،و أيضا بالتطرق إلى أهم المشاريع المنجزة في مجال الطاقات المتجددة(الفرع الثاني).

---

[1]الجريدة الرسمية ، العدد 75 ، سنة 2003.
[2]بوكرة كميلية ، المرجع السابق الذكر ، ص185.
[3]كلوم يوسف و عز الدين مسعود، المرجع السابق الذكر ،ص 632.
[4]فطوم معمر،(تطورات الطاقة المتجددة في الجزائر بين الواقع و المأمول)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،المجلد رقم 09 ، العدد 01 ، جوان 2023 ، ص 545.

الفرع الأول:أهم إنجازات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة.

إن التجارب الأولى التي خاضتها سونلغاز في ميدان استخدام الطاقات المتجددة تعود إلى سنة 1990،حيث قامت بتهيئة 18 قرية في الجنوب الكبير بوحدات صغيرة للكهرباء فيما يخص قاطني الأماكن المعزولة و عدد من المعامل المتواضعة ،حيث تقوم المنشآت المهيئة بالألواح الشمسية بإنتاج 453 كيلوواط وتمنح الكهرباء لقرابة 906 منزل[1]، و زيادة على ذلك تعمل الجزائر على تنفيذ برنامج وطني لتطوير توليد الكهرباء من الموارد المتجددة،والذي يهدف إلى إنتاج 15 ألف ميغاواط سنويا بحلول 2035 ، بمعدل إضافة 1000 ميغاواط سنويا[2].

الفرع الثاني:أهم المشاريع المستقبلية للجزائر في مجال الطاقات المتجددة.

أعلنت الجزائر في إطار التعاون الدولي في مجال الطاقات المتجددة القيام ببعض المشاريع الضخمة لتحقيق تنمية مستدامة،ولعل من أبرز تلك المشاريع ،مشروع ديزرتيك "الجزائري - الألماني" ، بحيث يعتبر الهدف من هذا المشروع هو توسيع استخدام الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا ، و الشرق الأوسط ،وتهيئة الظروف لتصدير الكهرباء إلى أوروبا[3].

خلال 2023، تحسنت أوضاع الطاقة،مع بدء تنفيذ مراحل العملية الأولى لبرنامج الطاقات المتجددة ، التي انقسمت إلى مشروعين ، الأول بقدرة 2000 ميغاواط،و الآخر بقدرة 1000ميغاواط،ويأتي المشروعان ضمن برنامج طموح لإنتاج 15 ألف ميغاواط من الطاقة الشمسية المعروف باسم سولار 1000، إذ أنه بإتمام الخطوات الإجرائية ، كان من المقرر انطلاق الأعمال التنفيذية خلال الربع الأول من عام 2024 ولكن واجه هذا المشروع تعثرا إذ كان مقرر الإنتهاء بدء التنفيذ بحد أقصى بداية الربع الأول من العام ، لكنه واجه تأخيرات كثيرة انتهت بحل شركة "شمس للطاقات المتجددة" التي تأسست خصيصا لتنفيذ هذا المشروع[4].

---

[1]نادية بونعاس،(ترقية الطاقات المتجددة في الجزائر – الإمكانات ، الإطار التشريعي ، الإطار المؤسساتي) مجلة الحقوق و الحريات ، مخبر الحقوق و الحريات في الأنظمة المقارنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ،المجلد رقم 12 ، العدد رقم 01 ، أفريل 2024 ،ص193.

[2]حفيظ صواليلي،قدرات الجزائر معتبرة في مجال الطاقات المتجددة ، نقلا عن الموقعhttps://www.elkhabar.com ،بتاريخ 31 جانفي 2023 ، الساعة 15:58.

[3]لزهر بعوط و وسام عمرون،(مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر بين التنظير و التطبيق)، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة العربي التبسي تبسة ،المجلد رقم 06 ، العدد رقم 04 ، ديسمبر 2021 ،ص658 و659.

[4]عماد الدين شريف،الطاقة المتجددة في الجزائر خلال 2023 مشروع ضخم يتعثر و محاولات للإنجاز ، نقلا عن الموقعhttps://attaqa.net ،بتاريخ 31 ديسمبر 2023 ،الساعة 16:13.

المطلب الثالث :الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الطاقات المتجددة.

أصبحت الطاقة تمثل أحد أبرز العناصر الأساسية في خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى العالمي، بحيث حرصت معظم الدول على تطوير و تنمية الطاقة البديلة، والتي تعتبر صديقة البيئة ،لهذا كانت هناك عدة تجارب خاصة للدول المتطورة في مجال الطاقات المتجددة ، فاليوم يولد جزء كبير من الكهرباء من مصادر الطاقة بفضل الدعم الحكومي[1].

لهذا فقد اختيرت بعض الدول الرائدة في هذا المجال منها تجربة دولة ألمانيا في مجال الطاقات المتجددة(الفرع الأول)،وأيضا تجربة دولة سنغافورة في مجال الطاقات المتجددة(الفرع الثاني)،وأخيرا تجربة دولة الصين في مجال الطاقات المتجددة(الفرع الثالث).

الفرع الأول:تجربة دولة ألمانيا في مجال الطاقات المتجددة.

شهدت الصناعات المرتبطة بإنتاج الطاقة المتجددة في ألمانيا تطورا كبيرا حيث تتمتع بالتقنيات الحديثة ، تعتبردولة ألمانيا بارزة في تحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء وهي تعد المنتج الأول للطاقة الضوئية في أوروبا بأكملها ،فضلا عن احتواءها تقريبا نصف وحدات الطاقة الشمسية في العالم ، بحيث تعتبر موطن صناعات أجود و أفضل التوربينات[2].

يتم استخدام الشمس في توليد الطاقة عن طريق وضع ألواح كهروضوئية في المناطق المعرضة لأشعة الشمس،ومن ثم تحويل هذه الطاقة الممتصة إلى طاقة كهربائية ، و تعتبر أيضا طاقة الرياح من أهم مصادر الطاقة المتجددة المستخدمة بالفعل لتوليد الكهرباء حيث يتم استخدام توربينات الرياح الموجودة على اليابسة أو البحر لتوليد الطاقة الكهربائية ، و تمثل الرياح المصدر الرئيسي لإنتاج الكهرباء في ألمانيا الآن[3].

---

[1] تحول الطاقة مشروع الأجيال ،نقلا عن الموقع-https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de، بتاريخ بدون ذكر التاريخ ، الساعة 16:35.

[2] غداوية معمر،(التوجيهات العالمية في مجال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة بعض التجارب الرائدة عالميا")، مجلة الاقتصاد الجديد ، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، المجلد رقم 10،عدد 03 ،سبتمبر 2019 ،ص151.

[3] التجربة الألمانية في التحول إلى الطاقة النظيفة ،نقلا عن موقعhttps://futureuae.com ، بتاريخ 24 أغسطس 2023 ، الساعة 16:45.

الفرع الثاني:تجربة دولة سنغافورة في مجال الطاقات المتجددة.

تعتزم سنغافورة إنشاء أكبر مزرعة عائمة للألواح الشمسية في العالم [1]،فالدولة الأسيوية النشطة اقتصاديا تسعى للتحول إلى المياه بدلا من الأرض لتركيب مزيد من ألواح شمسية لتلبية احتياجات المنطقة من الطاقة ،يأتي هذا التوجه في ظل ندرة الأرض في سنغافورة التي تعد بأكملها أصغر من مدينة نيويورك ،فليس هناك من المساحة اليابسة في هذا البلد الذي تحيطه المياه من كل جانب،حتى أنه لا يوجد ما يكفي للاسغلال ما يعادل مساحة ملعب كرة القدم في مشروع مهم ،و تشارك شركة "أي بي بي"السويسرية العملاقة للصناعات الهندسية و مقرها زيوريخ في تنفيذ و دعم هذا المشروع المهم بخبرتها التقنية،وعند الانتهاء من بناء هذا المشروع فإن محطة الطاقة الجديدة ستكون أكبر مزرعة شمسية عائمة في العالم[2].

الفرع الثالث:تجربة دولة الصين في مجال الطاقات المتجددة.

تعتبر الصين دولة رائدة في إنتاج الطاقة المتجددة من الرياح و الطاقة الشمسية و الوقود الحيوي على المستوى العالم،ازداد النمو في هذه القطاعات نتيجة للسياسات الصحيحة التي انتهجتها الحكومة الصينية،تواجه الصين حاليا تحديات كبيرة تتمثل في أن الصين تحتل المركز الأول في انبعاثات الاحتباس الحراري على المستوى العالمي ، كما أن الصين لازالت تعتمد في توليد الطاقة على الفحم و البترول حيث يمثلا نسبة 90 بالمئة من كمية الطاقة المستهلكة في الصين،طريق الصين نحو الطاقة المستدامة مستمر وذلك لتحسين المستوى المعيشي و البيئي للمواطن الصيني[3].

[1]شهيد هدى، بلحاج فراجي ،(استثمار الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة:استعراض تجارب بعض الدول) ،مجلة الاقتصاد و البيئة ،مخبر البحث"استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر" ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ،المجلد رقم 02 ، العدد رقم 02 ،أكتوبر 2019 ، ص38.

[2]شهد هدى ، بلحاج فراجي، المرجع السابق الذكر ،ص38.

[3] بالعجين خالدية ، ساجي فاطمة ، عبد الرحيم ليلى ،(التجارب الرائدة عالميا في استغلال الطاقة المتجددة" الصين نموذجا)،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة ،ملحقة جامعية قصر الشلالة ، جامعة ابن خلدون تيارت ، المجلد رقم 03 ، العدد 02،أفريل 2020،ص 112.

خلاصة :

تم التطرق في " المبحث الأول " من هذا الفصل إلى آليات إجرائية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر والذي من خلاله تم التعرف على الآليات المساعدة على ذلك منها البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة بحيث خصص له المشرع تنظيم يسير الطاقات المتجددة و كيفيات استغلالها وكذلك أهم أداتين لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر عبر نظامي إثبات أصل الطاقة و نظام التحفيز فلكل منهما دورها و مساهمتها في ترقية الطاقات المتجددة .

ومن جهة أخرى في " المبحث الثاني " آليات المؤسساتية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر ، بحيث تم التطرق من خلاله ذكر أهم الهياكل التنظيمية للطاقات المتجددة كالمتمثلة في الوزارة مثلا فتم التعرف من خلالهم إلى كيفية تسيير و ترقية الطاقات المتجددة ، و كذلك إلى التجارب التي خاضتها الجزائر في المجال مع الإستفادة من تجارب الدول الأخرى الرائدة في مجال الطاقات وهذا لتطوير إمكانياتها .

الخاتمـــــة

الخاتمة :

من خلال ما تم دراسته ، يمكن القول أن الجزائر بفضل ما تمتلكه من موارد طبيعية و طبيعة مناخية جيدة فالطاقات المتجددة يمكن أن تصبح الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال محاولة تسييرها و تطويرها عبر البرامج الوطنية و التنظيمات.

فالطاقات المتجددة حسب ما جاء في التشريع الجزائري عبارة عن مجموعة من المصادر المستمدة من الطبيعة منها الشمس،و الرياح و الكتلة الحيوية ،و الماء، فكل هذه العناصر هي متجددة باستمرار،و غير قابلة للزوال عكس الطاقات الأحفورية التي هي في طريقها إلى الزوال ، و ذلك بسبب الاستعمال المفرط لها و الاعتماد عليها فقط ، في حين يوجد البديل المتجدد ، و المستمر و يضمن وجوده للأجيال الحاضرة و المستقبلية .

فالمشرع الجزائري عمل على تنمية و ترقية الطاقات المتجددة ،سواءا من الناحية القانونية و ذلك من خلال إنشاء برنامج وطني "مستقبلي" يحمل كل الاستراتيجيات والخطط المستقبلية لتطوير و صناعة هذه الطاقات ، و أيضا تجسد ذلك من خلال نظامي إثبات الأصل و التحفيز،وهما عنصران مهمان في تنميتها، وإن كانت هناك تنظيمات تشريعية في هذا المجال فإنه لابد من وجود آليات مؤسساتية تقوم بتطبيق هذا القانون فكل مؤسسة يخول لها القانون ممارسة مهامها و ذلك حسب النظام المعمول به ،كما أن دولة الجزائروهي في طريقها نحو التوجه الجديد ومن خلال جهودها فهي تحاول أن تحقق الأهداف المرجوة من خلال آليات ترقية الطاقات المتجددة.

ما تم تأكيده من خلال هذه الدراسة يستخلص في بعض النقاط وهي كالآتي :

1- التنمية المستدامة كونها فكرة تشجع على الاستمرارية و التجدد فإن الطاقات المتجددة هي التي تمثلها في فكرة الاستدامة و الديمومة.

2- أن الطاقات المتجددة تعتبر البديل الأنسب كونها لا تتسبب في إحداث خلل في النظام البيئي و تنميته.

3- رغم الاهتمام الأخير بهذا المجال إلا أن المشرع الجزائري لم يضبط التعريف المناسب للطاقات المتجددة و اكتفى بذكر المصادر رغم أن هذا الموضوع يعتبر جديد على المجتمع.

4- قيام الدولة بتنظيم هذا المجال عبر إرساء مجموعة من القوانين و المراسيم التي تحكم و تقوم بترقيتها.

5- تشجيع و تحفيز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة و ذلك عبر منح مجموعة من الامتيازات في مختلف القوانين المتعلقة بهاته الطاقة.

و كالاقتراحات يمكن تقديمها من خلال هذه الدراسة:

1- بما أن موضوع الطاقات المتجددة هو حديث العصر و يعتبر خطوة إنتقالية نحو نظام طاقوي سوّي فتحديد و ضبط المفاهيم فيه هو أمر مهم يتوجب تبيانه من خلال استقراء القوانين.

2- ضرورة تطبيق المشاريع و تنفيذها في آجالها المحدودة و توفير كل المستلزمات لضمان السير الحسن أثناء التنفيذ.

3- أهم ما يمكن للدولة أن تقوم به هو تعزيز الوعي بأهمية الطاقات المتجددة بين المواطنين باستعمال مختلف الطرق و أنجعها.

4- دور الشراكات الدولية في تعزيز قدرات الطاقات المتجددة في الجزائر خاصة المتقدمة في هذا المجال ، فمسألة تطبيقها هي تحدي تستدعي تعاوناً دولياً و جهوداً مشتركة لتحقيق الاستدامة البيئية و الاقتصادية.

5- تطوير تقنيات الطاقة الشمسية و الرياح و الماء و التشجيع على الابتكار و الابداع لدى الباحثين.

6- تطوير التعليم و التدريب في المجال وهذا يعتبر استثمار ضروري لبناء قاعدة مهنية متخصصة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمةالمصادر و المراجع:

أولا –المصادر

أ - القوانين

1- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003 ،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية ،العدد 43، لسنة2003.
2- القانون رقم 09/99 المؤرخ في 28 جويلية سنة 1999 ، المتعلق بالتحكم في الطاقة ، الجريدة الرسمية ، العدد 51 ، لسنة 1999.
3- القانون رقم 09/04 المؤرخ في 14 أوت سنة 2004 ، المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية ، العدد 52 ، لسنة 2004.
4- القانون رقم 01/03 المؤرخ في المؤرخ في17 فيفري سنة 2003 ، المتضمن التنمية المستدامة للسياحة ، الجريدة الرسمية ،العدد 11 ، لسنة 2003.
5- القانون رقم 04/24 المؤرخ في 26 فيفري 2024 المتضمن قواعد الوقاية و التدخل و الحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 16 ،لسنة 2024.
6- القانون 01/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية ،العدد 08 ، لسنة 2002.

ب - المراسيم التنفيذية:

1- المرسوم التنفيذي رقم 69/15 المؤرخ في 11 فيفري 2015 ،المحدد لكيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة و استعمال هذه الشهادات، الجريدة الرسمية العدد09 ، لسنة 2015.
2- المرسوم التنفيذي رقم 218/13 المؤرخ في 18 جوان 2013، المحدد لشروط منح علاوات لمنتجي الكهرباء عن طريق بيع الكهرباء التي ينتجها ، الجريدة الرسمية العدد 33، لسنة 2013.
3- المرسوم التنفيذي رقم 280/19 المؤرخفي 20 أكتوبر 2019 ، المتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية و تنظيمها و سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 65 ، لسنة 2019.

4- المرسوم التنفيذي رقم 95/21 المؤرخ في 10 مارس 2021 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 280/19 المتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية و تنظيمها و سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 20 ، لسنة 2021.

5- المرسوم التنفيذي رقم 235/85 المؤرخ في 25 أوت 1985 المتضمن إنشاء وكالة لتطوير الطاقة و ترشيدها، الجريدة الرسمية ،العدد 36 ، لسنة 1985.

6- المرسوم التنفيذي رقم 08/87 المؤرخ في 06 جانفي 1987، المتعلقبالطبيعة القانونية لوكالة تطوير الطاقة و ترشيد استعمالها وتنظيمها ، الجريدة الرسمية العدد 02 ،لسنة 1987.

7- المرسوم التنفيذي رقم 60/88 المؤرخ في 22 مارس 1988 ، المتضمن إنشاء مركز تنمية الطاقات المتجددة ، الجريدة الرسمية، العدد 12، لسنة 1988.

8- المرسوم التنفيذي رقم 03 /456 المؤرخ في 01 ديسمبر 2003 ، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي 60/88 ، المتضمن مركز تنمية الطاقات المتجددة الجريدة الرسمية ،العدد 75، لسنة 2003.

9- المرسوم التنفيذي رقم 149/04 المؤرخ في 19 ماي 2004 ، المحدد لكيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية ، العدد 32 ، لسنة 2004.

ثانيا –المراجع:

أ/- المؤلفات

1- نزار العوني اللبدي ، التنمية المستدامة - استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة- ، دار دجلة ناشرون و موزعون،عمان،الأردن،الطبعة الأولى ،2001.

2- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ،التنمية المستدامة- فلسفتها و أساليب تخطيطهاو أدوات قياسها-،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن الطبعة الثانية،2009.

ب / - المقالات العلمية

1- صالح عمر فلاحي ،التنمية المستدامة بين تراكم الرأس المال و اتساع الفقر،مجلةالحقيقة،جامعةأدرار،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،المجلد رقم 02،العدد رقم 02،ديسمبر2003.

2- ناصر مراد ،التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر ،مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية التواصل ، جامعة باجي مختار عنابة ،المجلد رقم 16 ، العدد رقم 02 جوان 2010.

3- حبيب الود ، حنان بلاهدة،التنمية المستدامة صورة للارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الإقتصاديةوالإجتماعية ،مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة الوادي ،المجلد رقم 02 ، العدد رقم 04 جويلية 2014.

4- جمال بن عروس ، مستقبل برامج الطاقة المتجددة في الجزائر و تبني فلسفة التسويق الأخضر قراءة للواقع الجزائري بين أزمة الغاز الصخري و برامج الطاقة المتجددة مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ،مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق النائية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة 01، المجلد رقم 02 ، العدد رقم 02،جوان 2015.

5- الجودي صاطوري،التنمية المستدامة في الجزائر:"الواقع و التحديات "،مجلة الباحث،كلية العلوم الاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،المجلد رقم 16 ،العدد رقم 16 ، جوان 2016 ،ص 299- 311.

6- توات نصر الدين ،دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة "دراسة برنامج الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية بالجزائر"،مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعةالبليدة02،المجلدرقم 08،العدد02،جويلية2015.

7- طارق جدي،سارة جدي،(واقع و آفاق الطاقات المتجددة في الجزائر)،مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي،مخبر الإصلاحات

الاقتصادية، التنمية و استراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي،المدرسة العليا للتجارة،المجلد رقم 10،العدد رقم 20،ديسمبر2015.

8- جباري عبد الجليل ، الاستثمار في الطاقة المتجددة مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة ،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي ، المجلد رقم 09 ، العدد رقم 02 ، أوت 2016 .

9- بن عبيد فريد ، طيبي حمزة ، مستقبل الجزائر في مجال استخدام الطاقة المتجددة كبديل للنفط ،مجلة الباحث الاقتصادي ،جامعة 20 أوت 1955 ،المجلد رقم 04 العدد رقم 06 ، ديسمبر 2016 .

10- شليحي الطاهر،تواتي عامر،أبعاد و أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030،مجلة البحوث و الدراسات التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،المجلد رقم 01، العدد رقم 01 ،مارس 2017.

11- فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة ، التنمية المستدامة بين الطرح النظري و الواقع العملي دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015 ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية ، جامعة لونسي علي البليدة 02 ،المجلد رقم 06 ،العدد رقم 01 ، جوان 2017 .

12- هدى عمارة ، البيئة و التنمية المستدامة تجربة الجزائر ،مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البليدة 02 لوينسيعلي،المجلد رقم 06 ، العدد رقم 02 ،جوان 2017 .

13- مراد بلخيري،آلية إثبات مصدر الطاقة المتجددة في التشريع الجزائري،مجلة القانون العقاري،مخبر القانون والعقار،جامعة البليدة02،الجزائر،المجلد رقم 05،العدد رقم 01،مارس2018.

14- فوزية برسولي ، بولحية شهيرة ، التنمية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا و إقليميا ،مجلة المنار للدراسات و البحوث القانونية و السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة يحي فارس المدية ،المجلد رقم 02 ،العدد رقم 02 ،جوان 2018.

15- فوزية برسولي ، لخضر سي محمد ، جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة على الصعيدين الإقليمي و العربي ،مجلة الدراسات القانونية و

الاقتصادية ، معهد الحقوق و العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي سي الحواس بريكة ،المجلد رقم 01 العدد رقم 01 ، جوان 2018 .

16- محمد برابح ، اتجاهات الاستثمار في الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ،مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة مخبراقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق النائية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة 01 ،المجلد رقم 05 العدد 01 جوان 2018.

17- بوكرة كميلية، صناعة الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مجلة دراسات و أبحاث الاقتصادية في الطاقات المتجددة ، مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة و تمويل المناطق النائية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة 01 ، المجلد رقم 05 ، العدد 01، جوان 2018 .

18- كمال فراحتية ، التنمية المستدامة ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،المجلد رقم 03 العدد رقم 03 ، سبتمبر 2018 .

19- بختي فريد و بهياني رضا ،صناعة الطاقات المتجددة و دورها في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 ،مجلة الاقتصاد و البيئة ،مخبر البحث استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضركلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،المجلد رقم 01 ، العدد رقم 01 ، أكتوبر 2018 .

20- سليم بوقنة ، ناصر بوعزيز، برهان الدين بوقنة، الطاقات المتجددة و تأثيرها على أبعاد التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عباس لغرور خنشلة ،المجلد رقم 02 ، العدد رقم 02 ، ديسمبر 2018 .

21- سابق نسيمة ، الإطار القانوني و المؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر،مجلة الباحث للدراسات الأكادمية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ،المجلد رقم 06 ، العدد رقم 01 ، جانفي 2019 .

22- محمد بلفضل،الإطار القانوني للطاقات المتجددة في الجزائر و دورها في المحافظة على البيئة وجذب الاستثمار ، المجلة الدولية للقانون ، كلية القانون جامعة القطر المجلد رقم 2019 ،العدد 01،مارس 2019 .

23- قميتي عفاف و بوفاتح فريحة، استراتيجيات تحفيز قطاع الطاقة المتجددة في الجزائر : الواقع و الآفاق المستقبلية ، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية ،مخبر دراسات التنمية الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة عمار ثليجي الأغواط ، المجلد رقم 02 ، العدد رقم 01 ، جوان 2019.

24- صالح زمال،النظام القانوني لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة حوليات جامعة الجزائر 1 ، جامعة الجزائر 1 ،المجلد رقم 33 ، العدد رقم 02 جوان 2019 .

25- غداوية معمر ،التوجيهات العالمية في مجال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة بعض التجارب الرائدة عالميا" ، مجلة الاقتصاد الجديد مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة المجلد رقم 10،عدد 03 ،سبتمبر 2019 .

26- شهيدهدى،بلحاج فراجي ،استثمار الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة:استعراض تجارب بعض الدول ،مجلة الاقتصاد و البيئة ،مخبر البحث "استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر" ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم المجلد رقم 02 ، العدد رقم 02 ،أكتوبر 2019.

27- زاوية رشيدة ، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر،مجلة دراسات اقتصادية مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعلمية ، المجلد رقم 19 العدد رقم 01،نوفمبر 2019 .

28- أحمد تيجاني هيشر ، التنمية المستدامة و اقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع و التحديات ،مجلة دراسات التنمية الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عمار ثليجيبالأغواط ،المجلد 02 ، العدد 02 ،ديسمبر 2019.

29- إلهام شيلي ،خالد قيرة ، رابح بونمري ، أبعاد مفهوم التنمية المستدامة و آليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية "مؤسسة لاند روفر للسيارات نموذجا" ،مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم

التسيير ،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ،المجلد رقم 02 ، العدد رقم 02 ديسمبر 2019 .

30- بوزرورة ليندة ، قطاف سهيلة ،برنامج تطوير الطاقات المتجددة و الفاعلية الطاقوية في الجزائر في الفترة بين :2030/2015،مجلة دفاتر اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة زيان عاشور بالجلفة،المجلد رقم 10 ، العدد رقم 02 ، ديسمبر 2019.

31- نذير غانية و أحمد نصير ويونس زين ،برنامج المخطط الوطني للطاقات المتجددة 2030/2011 كاستراتيجية وطنية للخروج من التبعية النفطية وضمان أمن طاقوي مستدام في الجزائر ،مجلة العلوم الإدارية العراقية ، جامعة الوادي المجلد رقم 03 العدد رقم 02 ، سنة 2019.

32- طارق مخلوف،النظام القانوني لترقية الطاقات المتجددة في التشريع الجزائري المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ،مخبر البحث : الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 01 ، المجلد رقم 09 ، العدد رقم 01 ، جانفي 2020.

33- هدى بدروني ، الاستثمار في الطاقات المتجددة و دوره في تحقيق ثنائية حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر ،مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال،جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ،المجلد رقم 06 ، العدد رقم 03 ، جانفي 2020 .

34- العربي حجام ، سميحة طري ، التنمية المستدامة في الجزائر : قراءة تحليلية في المفهوم و المعوقات ، مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، مخبر الدراسات و البحوث في التنمية الريفية ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ،المجلد رقم 06 العدد رقم 02 ، فيفري 2020 .

35- بن لخضر عيس ، يوسف افتخار ، واقع الطاقات المتجددة في الجزائر و آفاقها المستقبلية " دراسة تقييمية " ،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة،الملحقة الجامعية قصر الشلالة ، جامعة ابن خلدون تيارت ،المجلد رقم 03 ، العدد رقم 02 أفريل 2020 .

36- فتيحة بلجيلالي ، صبرينة بنية ، الطاقة المتجددة في الجزائر كبديل للطاقة الأحفورية و أسلوب لحماية البيئة ،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة ،ملحقة الجامعية قصر الشلالة ، جامعة ابن خلدون تيارت ، المجلد رقم 03 ، العدد رقم 02 ،أفريل 2020 .

37- جميعي أسماء ، الطاقة المتجددة في الجزائر كبديل لحماية البيئة و دفع عجلة التنمية المستدامة بين تحديات الواقع و مأمول المستقبل ،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة ،الملحقة الجامعية قصر الشلالة ، جامعة ابن خلدون تيارت،المجلد رقم 03 العدد رقم 02 ، أفريل 2020 .

38- بالعجين خالدية، ساجي فاطمة ،عبد الرحيم ليلى ،التجارب الرائدة عالميا في استغلال الطاقة المتجددة " الصين نموذجا"،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة،ملحقة جامعية قصر الشلالة ، جامعة ابن خلدون تيارت ، المجلد رقم 03 العدد 02،أفريل 2020 .

39- بن لخضر عيس ، يوسف افتخار ، واقع الطاقات المتجددة في الجزائر و آفاقها المستقبلية " دراسة تقييمية " ،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة،الملحقة الجامعية قصر الشلالة ، جامعة ابن خلدون تيارت ،المجلد رقم 03 ، العدد رقم 02أفريل 2020 .

40- خطاف ابتسام ، غياط شريف ،التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع و التحديات ، مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة ،الملحقة الجامعية قصر الشلالة ، جامعة ابن خلدون تيارت ، المجلد رقم 03 ، العدد رقم 03 ، جويلية 2020.

41- بوجحفة رشيدة ، دور الطاقات المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة،مجلة قانون العمل و التشغيل ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،المجلد رقم 05 ، العدد رقم 03 ، أكتوبر 2020 .

42- موفق سهام ،الاستثمار في الطاقات المتجددة و دوره في تعزيز تنافسية المؤسسة، مجلة الاقتصاد و التجارة الدولية ، الملحقة الجامعية قصر الشلالة جامعة ابن خلدون تيارت ،المجلد رقم 02 ، العدد رقم 01 ، ديسمبر 2020 .

43- شين خثير ، مرزاق وردة ، الاستثمار في الطاقات المتجددة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة استعراض لبعض تجارب الدول العربية النفطية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة ،مجلة إيليزا للبحوث و الدراسات ، المركز الجامعي ايليزي الجزائر المجلد رقم 06 ، العدد رقم 01 ، جويلية 2021 .

44- كلوم يوسف و عز الدين مسعود ،الآليات القانونية للتوجه الجديد للدولة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة" دراسة مقارنة لأهم التجارب العالمية الرائدة

في مجال الطاقات المتجددة، مجلة دراسات و أبحاث،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،المجلد رقم 13 ، العدد رقم 04 ،جويلية 2021 .

45- لزهر بعوط و وسام عمرون ،مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر بين التنظير و التطبيق ، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة العربي التبسي تبسة ،المجلد رقم 06 ، العدد رقم 04 ، ديسمبر 2021 .

46- سليماني مراد ،ترقية الطاقات المتجددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مجلة الأكادمية للبحث القانوني ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، المجلد رقم 12 ، العدد رقم 03 ،جانفي 2022 .

47- نويس نبيل ، آليات ترقية الطاقة المتجددة في القانون الجزائري ،مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ،معهد الحقوق و العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي سي الحواس بريكة ،المجلد رقم 05 ، العدد رقم 01 ، جوان 2022 .

48- لخضر حبيطة ، مكانة الطاقات المتجددة في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في العالم ،مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة عمار ثليجي الأغواط ،المجلد رقم 05 ، العدد رقم 02 ، نوفمبر 2022 .

49- علي بايزيد ، التنمية المستدامة : مفهومها و أبعادها و مؤشراتها "حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي" ،مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية ،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي أفلو الجزائر،المجلد رقم 06 ، العدد رقم 02 ،ديسمبر 2022.

50- عبد القادر براهيمي ، فاطمة الزهراء عزيزي ، الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي ،مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية و التحديات السياسية للدول العربية و الافريقية، جامعة الوادي الجزائر ، المجلد رقم 05 ، العدد رقم 01 ، فيفري 2023 .

51- نبيلة عبد الفتاح قشطى ،التنمية المستدامة الأهداف و التحديات ،مجلة القانون و العلوم السياسية ،معهد الحقوق و العلوم السياسية ، المركز الجامعي صالحي أحمد "النعامة" المجلد رقم 09 ، العدد رقم 01 ، أفريل 2023 .

52- إسمهان بوضياف ،الآليات القانونية و المؤسساتية لدعم و تشجيع استخدام الطاقات المتجددة بالجزائر، مجلة صوت القانون ،مخبر نظام الحالة المدنية ، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة ، المجلد رقم 09 ، العدد رقم 03 ،ماي 2023 .

53- فطوم معمر، تطورات الطاقة المتجددة في الجزائر بين الواقع و المأمول ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ،المجلد رقم 09 العدد 01 ، جوان 2023.

54- حمزة شخاب و رمزي علوان،تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار في الجزائر ،مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة أم بواقي "الجزائر" ، المجلد رقم 01 ، العدد رقم 02 ، ديسمبر 2023 .

55- نادية بونعاس ، ترقية الطاقات المتجددة في الجزائر – الإمكانات ، الإطار التشريعي الإطار المؤسساتي، مجلة الحقوق و الحريات ، مخبر الحقوق و الحريات في الأنظمة المقارنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،المجلد رقم 12، العدد رقم 01 ، أفريل 2024 .

56- نسيب مجيد ، السياسة الوطنية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الشهيد زيان عاشور الجلفة المجلد رقم 17 ، العدد رقم 01 ، أفريل2024.

ج/- رسائل الدكتوراة:

1- مفيدة بن لعبيدي ،الحكم الموسع للتنمية المستدامة في الجزائر ،أطروحة دكتوراه تخصص العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، باتنة، سنة 2016.

د/- مذكرات ماستر:

1- موشاحانا عبد الجليل،الكوزاني بوفلجة ، الاستثمار في الطاقات المتجددة، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، أدرار ،سنة 2015 .

هـ/- المواقع الالكترونية :

1- التنمية المستدامة من خلالحقوق الإنسان ،نقلا عن موقع: https://www.ohchr.org،بتاريخ:2024/06/04،الساعة 14:12.
2- التجربة الألمانية في التحول إلى الطاقة النظيفة ،نقلا عن موقع: https://futureuae.co ، بتاريخ 24 أغسطس 2023 ، الساعة 16:45.
3- حفيظ صواليلي،قدرات الجزائر معتبرة في مجال الطاقات المتجددة ، نقلا عن موقع: https://www.elkhabar.com ،بتاريخ 31 جانفي 2023 ، الساعة 15:58.
4- عماد الدين شريف ،الطاقة المتجددة في الجزائر خلال 2023 مشروع ضخم يتعثر و محاولات للإنجاز ، نقلا عن الموقعhttps://attaqa.net ،بتاريخ 31 ديسمبر 2023 ،الساعة 16:13.
5- تحول الطاقة مشروع الأجيال ،نقلا عن الموقع-https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de، بدون ذكر التاريخ ، الساعة 16:35.

الفهـــــــرس

الفهرس

شكر

إهداء

مقدمة :.....1

الفصل الأول: مدى ارتباط مفهوم الطاقات المتجددة بمفهوم التنمية المستدامة .....

تمهيد الفصل الأول:.....5

المبحث الأول :مفهوم التنمية المستدامة. 6

المطلب الأول:تعريف التنمية المستدامة.....6

الفرع الأول :التعريف الفقهي للتنمية المستدامة. 7

الفرع الثاني :التعريف التشريعي للتنمية المستدامة.....8

المطلب الثاني :أهداف التنمية المستدامة. 9

الفرع الأول:تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.....9

الفرع الثاني:تحقيق نوعية أفضل للسكان. 10

الفرع الثالث :ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم المجتمع.....10

المطلب الثالث :أبعاد التنمية المستدامة. 10

الفرع الأول :البعد الإقتصادي. 10

الفرع الثاني :البعد الإجتماعي 11

الفرع الثالث :البعد البيئي.....12

المبحث الثاني :مفهوم الطاقات المتجددة.....13

المطلب الأول :تعريف الطاقات المتجددة 13

الفرع الأول :التعريف الفقهي للطاقات المتجددة. 13

الفرع الثاني :التعريف التشريعي للطاقات المتجددة. 15

المطلب الثاني :أهمية الطاقات المتجددة. 16
الفرع الأول :أهمية الطاقات المتجددة من الناحية البيئية. 16
الفرع الثاني:أهمية الطاقات المتجددة من الناحية الإقتصادية. 16
الفرع الثالث :أهمية الطاقات المتجددة من الناحية الصحية 17
المطلب الثالث :الأساس القانوني لفكرة الطاقات المتجددة (مبدأ الإستبدال). 17
الفرع الأول :تعريف مبدأ الإستبدال. 17
الفرع الثاني :دور مبدأ الإستبدال في حماية البيئة من خلال الطاقات المتجددة..... 18
المطلب الرابع :مصادر الطاقات المتجددة 18
الفرع الأول :الطاقة الشمسية 18
الفرع الثاني :طاقة الرياح. 19
الفرع الثالث :الطاقة المائية 20
الفرع الرابع :طاقة الكتلة الحيوية..... 20
خلاصة الفصل الأول :..... 22
الفصل الثاني : ترقية الطاقات المتجددة في الجزائر.....
تمهيد الفصل الثاني : 24
المبحث الأول :الآلياتالإجرائية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر 25
المطلب الأول :آلية البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة. ... 25
الفرع الأول :تعريف البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة. . 25
الفرع الثاني :أهداف البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة..... 26
الفرع الثالث :مراحل البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة 2030/2011..... 27
المطلب الثاني :ترقية الطاقات المتجددة من خلال نظام إثبات الأصل 28
الفرع الأول :تعريف نظام إثبات الأصل. 28
الفرع الثاني :الجهة المكلفة بمنح شهادة إثبات الأصل. 29
الفرع الثالث : الطبيعة القانونية لشهادة إثبات الأصل. 29

الفرع الرابع :إجراءات الحصول على شهادة إثبات الأصل. 30
الفرع الخامس :سحب شهادة إثبات الأصل. 30
المطلب الثالث :ترقية الطاقات المتجددة من خلال نظام التحفيز. 31
الفرع الأول :الحوافز المتعلقةبالطاقات المتجددة بموجب قانون المالية. 31
الفرع الثاني : الحوافز المتعلقة بالطاقات المتجددة بموجب قانون الكهرباء. 32
الفرع الثالث : الحوافز المتعلقة بالطاقات المتجددة بموجب قانون الاستثمار. 32
المبحث الثاني :الآليات المؤسساتية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر 33
المطلب الأول :الهياكل التنظيمية في مجال الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة. 33
الفرع الأول :وزارة البيئة و الطاقات المتجددة. 33
الفرع الثاني :المحافظة للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية. 34
الفرع الثالث :الوكالة الوطنية لتطوير الطاقة و ترشيدها 35
الفرع الرابع :مركز تنمية الطاقات المتجددة. 35
الفرع الخامس :وحدة تطوير التجهيزات الشمسية. 36
المطلب الثاني :جهود الجزائر في مجال تطوير الطاقات المتجددة. 36
الفرع الأول :أهم إنجازات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة. 37
الفرع الثاني :أهم المشاريع المستقبلية للجزائر في مجال الطاقات المتجددة. 37
المطلب الثالث :الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الطاقات المتجددة. 38
الفرع الأول :تجربة دولة ألمانيا في مجال الطاقات المتجددة. 38
الفرع الثاني :تجربة دولة سنغافورة في مجال الطاقات المتجددة. 39
الفرع الثالث :تجربة دولة الصين في مجال الطاقات المتجددة. 39
الخاتمة : 42-43
قائمة المصادر و المراجع : 45
الفهرس 57-59

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

ميدان التكوين ل.م.د

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله ،

الطالب (ة) : .....جبور فيصل بوراجي.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم .141053146027 الصادرة بتاريخ: .2024.03.17.....

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق – تخصص :.....قانون العقاري.....

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر عنوانها : .الاحكام المستحدثة بموجب التعديل

المستحدث في التشريع الجزائري.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه وأتحمل مسؤولية الاخلال بذلك.

بتاريخ : .2024.06.11.....

اطلعت ووقعت

إمضاء الطالب المعني